مواقف دول الخليج

مقدمة: ملامح الموقف الخليجي العام

بنيت المواقف الرسمية لدول مجلس التعاون الخليجي تجاه الأزمة العراقية -بداية- على أساس تأكيد ضرورة التزام العراق بقرارات مجلس الأمن فيما يخص المسألة العراقية، وتأكيد **ضرورة** إعطاء المسألة أبعادًا دولية؛ بالأخص فيما يتعلق بمسألة العقوبات المفروضة عليه، وأنه لا دخل لدول المجلس في رفعها أو تعليقها. غير أن الترتيبات التي اتخذتها الولايات المتحدة الأمريكية لضرب العراق وضعت كافة الأطراف في مأزق شديد؛ مما أدى لارتباك واضح في المواقف العربية بصفة عامة والخليجية بصفة خاصة تجاه المسألة العراقية[1].

في البداية أيضًا؛ تباينت مواقف دول الخليج بشأن التعاون العسكري مع الولايات المتحدة في ضرب العراق؛ ففيما تبنت السعودية –على سبيل المثال- مبدأ "**رفض الحرب**" في المنطقة، فتحت كل من الكويت وقطر أراضيهما للقوات الأمريكية للقيام بكافة الترتيبات اللازمة لضرب العراق[2].

وعلى صعيد الخطاب الرسمي؛ ركز الخطاب الخليجي على تحميل النظام العراقي مسئولية ما حدث ويحدث وسيحدث؛ وذلك برغم تقديم العراق كافة التسهيلات والتنازلات خلال الفترة التي تسارعت فيها وتيرة التهديدات الأمريكية بضرب العراق إذا لم يمتثل لقرارات الأمم المتحدة بخصوص أسلحة الدمار الشامل. كما ركز الخطاب الرسمي لدول الخليج بشكل عام على ضرورة إيجاد حل لمشكلة الأسرى الكويتيين؛ **وهي إحدى أهم القضايا التي أثيرت أثناء هذه الفترة وما تلاها**، والمطالبة بتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة[3].

وبصفة عامة؛ اتسم الخطاب الرسمي الخليجي بافتقاد أي رؤية استراتيجية واضحة تجاه "**الأزمة**"؛ فاتسمت التصريحات بالغموض بشأن الأزمة، وتجنُّب الخوض في التفاصيل الخاصة بها؛ الأمر الذي أحدث قدرًا غير ضئيل من التناقض الواضح للخطاب مع الإجراءات والسياسات التي اتبعتها هذه الدول كرد فعل على هذه الأزمة[4].

كذلك اتسم الموقف العربي في خطابه السياسي الرسمي بالتدرج في استجابته تجاه الأزمة؛ بداية من التصريح بـ"الرفض المطلق لضرب أي دولة عربية"، وصولاً إلى أسفل المنحنى بقبول الوضع القائم، والمطالبة ببقاء القوات الأمريكية في المنطقة – كضرورة- لحماية أمن واستقرار العراق الجديد[5].

بدا ذلك خلال الفترة التمهيدية، غير أن تفجر الحرب الأمريكية/البريطانية على العراق أفرز العديد من المتغيرات، وأبرز عددًا من القضايا، وأوضح مجموعة من السمات الأخرى في لغة الخطاب الخليجي تجاه الأزمة، وفي السياسات المصاحبة له في فترة الحرب، والفترة التي تلتها.

ففيما يتعلق بقضية كيفية تعامل دول الخليج مع متغيرات الساحة العراقية بعد إسقاط نظام صدام حسين (مثل **قضية الحكومة العراقية الجديدة**)؛ فقد اشتركت دول الخليج في إبداء ترددها في الإعلان عن موقفها من مجلس الحكم الانتقالي؛ نظرًا لما في ذلك من اعتراف بشرعية السلطة التي وضعتها قوات التحالف؛ وليس هناك أدل على ذلك مما صاحب حضور وفد العراق لاجتماع الجامعة من تأكيد خليجي على أن ذلك لا يعني الاعتراف بشرعية المجلس، وأن ذلك يأتي في إطار التعامل العربي مع الوضع الجديد في العراق.

وبخصوص المقاومة العراقية؛ فلم يسمِّها الخطاب الخليجي بهذا النعت، واكتفى بوصفها بـ"الاضطرابات الداخلية، وعدم الاستقرار"؛ مؤكدًا مسئولية الولايات المتحدة عن إعادة الأمور إلى نصابها؛ وذلك بعد أن كانت المطالبة الأساسية هي خروج "المحتل"، وإعطاء الأمم المتحدة "الدور الأساسي" في عراق ما بعد صدام.

وبناءً عليه؛ كان هناك رفض خليجي **مبكِّر لإرسال قوات عربية إلى العراق**، فيما تنازل الخطاب -فيما بعد- إلى حد التصريح بإمكانية حدوث ذلك "في حال تقديم طلب من حكومة شرعية تنوب عن الشعب العراقي"، -كما جاء على لسان بعض المسئولين السعوديين- في الوقت الذي رفضت فيه الحكومة العراقية بقيادة إياد علاوي تدخل ما أسمته "دول الجوار".

وامتدادًا للقضايا التي أفرزتها الحرب على العراق؛ فإن ملف العلاقات الخليجية والعربية/الأمريكية كان من أهم الملفات التي تم تداولها أثناء وبعد انتهاء الحملة الأمريكية على العراق، وفي الجانب الأهم فيها العلاقات السعودية/الأمريكية؛ حيث علت الأصوات الأمريكية الداخلية المطالبِة بتغيير نمط العلاقة مع السعودية التي موَّلت إرهاب الحادي عشر من سبتمبر؛ وذلك في نظر الداعين لذلك، مستغلين عدم تقديم السعودية لقدر كبير من التعاون في الحملة العسكرية الأخيرة؛ وهو ما تمخَّض عن سحب الولايات المتحدة الأمريكية لجنودها من القواعد العسكرية في السعودية، مؤذنًا ببداية عهد جديد من العلاقات بين البلدين؛ ليتم فتح ملف أكبر هو قضية فرض الإصلاح السياسي في دول المنطقة[٦]، بعد تغير خريطة التحالفات الأمريكية في المنطقة، ورغبة الولايات المتحدة في جعل "النموذج العراقي" مثالاً يُحتذى به لتطبيق الإصلاحات الديمقراطية في المنطقة؛ للقضاء على شبح الإرهاب الذي بات يهدّد الأمن القومي الأمريكي.

وعمومًا فإن العلاقات الخليجية/العراقية بعد الحرب بدت أنها بسبيلها للنهوض على أسس جديدة. فلا زالت دول المجلس (ما عدا الكويت) بعد الحرب تعتبر ما يحدث في العراق هو "**احتلال أجنبي**"؛ ومن ثم فهي تطالب بجدول زمني لإنهاء الاحتلال تمهيدًا لبدء قيام المؤسسات الوطنية في العراق وصياغة الدستور؛ بما يفضي إلى التحول الديمقراطي عبر الآليات المعروفة. كما شككت دول الخليج (ما عدا الكويت أيضًا) في طبيعة تكوين المجلس الانتقالي ثم الحكومة الانتقالية[٧].

ويمكن توضيح هذه الملامح العامة للموقف الخليجي بشكل أكثر تفصيلاً من خلال اتخاذ أربعة نماذج يركز عليها البحث؛ هي: السعودية، وقطر، والكويت، والبحرين.

ولمحاولة التعرف على موقف كل دولة تجاه المسألة العراقية على مدار ما يقرب من العام؛ تبرز أمامنا العديد من الأسئلة يحاول البحث في كل نموذج أن يجيب عنها؛ وهي:

- كيف تعاملت حكومة كل دولة مع الاستعدادات الأمريكية لضرب العراق على مستوى السياسات الفعلية، وعلى مستوى الخطاب الرسمي؟
- وكيف تشكَّل ردُّ فعلها أثناء الأزمة؟
- وكيف تعاملت حكومة تلك الدولة مع حكومة العراق الجديدة، ومع مجلس الحكم الانتقالي؟
- وكيف تشكَّل موقفها من القضايا التي أثيرت في هذه الأثناء؛ مثل مسألة إعمار العراق، والعلاقة بالحكومة الانتقالية الجديدة في العراق؟
- وكيف نظرت إلى المقاومة العراقية؟

أولاً- الموقف السعودي من الحرب على العراق

تمهيد:

منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر؛ شهدت العلاقات السعودية/الأمريكية تدهورًا شديدًا، وتفاقم هذا التدهور نتيجة الموقف السعودي من الحرب الأمريكية على أفغانستان؛ حيث رفضت السعودية السماح للولايات المتحدة باستخدام القواعد الجوية السعودية بحريّة في تلك الحرب، وإن كانت قد سمحت لها فقط باستخدام التسهيلات الموجودة في قاعدة الأمير سلطان الجوية؛ وذلك في عمليات التوجيه والسيطرة للغارات الجوية الأمريكية.

كما فضلت السعودية التعاون في المجالات الأمنية فقط، وبخاصة فيما يتعلق بتبادل المعلومات، بعكس بقية دول الخليج التي تعاونت أمنيًا وعسكريًا مع الولايات المتحدة في حربها على أفغانستان. هذا وإن كانت السعودية قد اتخذت أيضًا العديد من الإجراءات "**الاسترضائية**"؛ فكان الأمير سعود الفيصل أول من يلتقي بوش بعد ٩/١١، كما قامت المملكة بقطع علاقاتها مع حكومة طالبان في ٢٠٠١/٩/٢٥، وأقرت الاتفاقية الدولية لمكافحة الإرهاب التابعة للأمم المتحدة وغير ذلك(٨).

في نفس الوقت أبدت السعودية استياءً شديدًا بسبب ارتفاع عدد الضحايا المدنيين في الحرب على أفغانستان، كما رفضت تسليم أي مواطن سعودي للولايات المتحدة(٩). وفي المقابل أبدت الولايات المتحدة استياءها الشديد من الموقف السعودي، ووصفته بأنه غير كافٍ، ويعكس قدرًا من التردد السعودي. ومن هنا بدأ التركيز الأمريكي على التحديات الداخلية في السعودية، وما تقدمه الجمعيات الخيرية من دعم وتبرعات للأنشطة الإسلامية في الخارج؛ حيث رأت واشنطن أن هذه التبرعات تمثل مصدر الدعم الأساسي للمنظمات الإرهابية مثل القاعدة وغيرها.

زاد من هذا التوتر تقرير نشرته الواشنطن بوست في ٢٠٠٢/٨/٦، ونوقش في مجلس السياسات الدفاعية في البنتاجون، والذي وصف المملكة بأنها عدو الولايات المتحدة. تلا ذلك جدل كبير في الداخل الأمريكي عن جدوى العلاقات الأمريكية/السعودية، والمطالبة بإعادة النظر في كون السعودية الحليف الاستراتيجي للولايات المتحدة.

ويمكن تتبع تطور الموقف السعودي من الأزمة العراقية، عبر مراحلها على النحو التالي:

أولاً– مرحلة الإعداد للضربة الأمريكية على العراق

في ظل هذا المناخ المتوتر، بدأت الدعوة الأمريكية لضربة عسكرية ضد العراق؛ وهو الأمر الذي أحدث قدرًا غير قليل من الارتباك لدى المسئولين السعوديين، وقد وضح ذلك جليًا في **الخطاب السعودي** الذي بدت عليه سمة الغموض أحيانًا، والتناقض في أحيان أخرى كثيرة. وذلك على الرغم مما تعنيه مسألة ضرب العراق بالنسبة للمصالح السعودية، وبشكل يختلف جذريًا عن عملية ثعلب الصحراء؛ حيث يعني ضرب العراق هذه المرة –بالنسبة للسعودية– الإتيان بحكومة جديدة موالية للولايات المتحدة؛ بما يؤدي لتغيير التوازن الاستراتيجي –في المنطقة– القائم منذ زمن طويل، وانخفاض الأهمية الاستراتيجية للمملكة في علاقاتها مع واشنطن. وينعكس ذلك أيضًا على توازن القوى في الصراع العربي/الإسرائيلي.

في هذا الإطار عارضت المملكة العربية السعودية "**في البداية**" و"**بقوة**" توجيه ضربة عسكرية للعراق، أو لأي بلد عربي آخر في إطار الحرب الأمريكية على الإرهاب(١٠).

ورأت السعودية أن الحرب على العراق من شأنها تعزيز الإرهاب في المنطقة، وصرف النظر عن الحرب على الإرهاب؛ بسبب المشاعر المناوئة للولايات المتحدة الناجمة عن عدم إيجاد حل للصراع العربي/الإسرائيلي، الذي رأت السعودية أنه يمثل المسألة الأساسية وراء التوترات في المنطقة. وصرح الأمير نواف بن عبد العزيز رئيس الاستخبارات السعودية لصحيفة

نيويورك تايمز في ٢٠٠٣/١/٢٨: "**مرة تقولون إنكم سوف تهاجمون العراق، ومرة الصومال، ومرة لبنان وسوريا، من تريدون أن تهاجموا بالتحديد؟ هل تريدون مهاجمة العالم العربي؟ وهل تتوقعون منا أن نؤيد ذلك؟ هذا مستحيل**"!!

وأكد الخطاب السعودي على أن العراق ليس له صلة بأحداث الحادي عشر من سبتمبر، كما أكد على أن ضرب العراق سوف يؤدي إلى ردود فعل عنيفة في العالم العربي والإسلامي. وأكد المسئولون السعوديون على أن أي عمل أمريكي منفرد سوف يكون بمثابة حرب عدوانية غير مبررة على العراق، وأشار سعود الفيصل إلى أن الحرب على العراق لن تخدم المصالح الأمريكية ذاتها(١١).

كذلك عبر المسئولون السعوديون عن عدم اقتناعهم بأن العراق يمثل تهديدًا، وأنه ليس هناك ما يدل على خطورة العراق أو حيازته أسلحة كيماوية، كما صرح الأمير نايف بن عبد العزيز وزير الداخلية السعودي: "**ربما يكون لدى الولايات المتحدة بعض المعلومات حول الأسلحة الكيماوية في العراق، ولكننا غير متأكدين من وجودها**"(١٢).

من ناحية أخرى أكد **المسئولون السعوديون** ضرورة إعطاء الفرصة لاستكمال الحلول الدبلوماسية لتسوية المشكلة العراقية سلميًا واستكمال عمليات التفتيش.

أما بشأن الهدف الأمريكي المعلن بشأن الإطاحة بنظام صدام حسين؛ فقد أكد المسئولون السعوديون على أن تغيير نظام الحكم في العراق يعتبر مسئولية الشعب العراقي وحده، وأن تاريخ البشرية كله يشهد بأنه لم يتم تغيير نظام الحكم في أي دولة بالقوة العسكرية؛ إلا وأدى ذلك لعدم استقرار الأوضاع الداخلية في هذه الدولة. وفي الوقت نفسه سوف يؤدي تغيير نظام الحكم في العراق –عن طريق التدخل العسكري الأمريكي– إلى تفتيت العراق بصورة تهدد استقرار المنطقة بأسرها.

ومن جهة أخرى؛ عملت السعودية على إعطاء دفعة قوية لعلاقاتها مع العراق للعمل على تهدئة نظام صدام، وحثه على التعاون معه بشأن إزالة أسلحة الدمار الشامل.

وهنا مرت فترة من المبارزة بين الخطابين الأمريكي والسعودي؛ فالخطاب الأمريكي كان لديه قناعة بأن السعودية سوف تتعاون معه، ومنذ البداية أعلنت واشنطن أن موقف السعودية من الأزمة العراقية ليس نهائيًا(١٣). هذا بينما صرّح الأمير فيصل في ٢٠٠٢/١١/٣، بأن "**السعودية لن تساعد في الحرب على العراق**".

كما أكدت وسائل الإعلام الأمريكية أن تصريحات المسئولين السعوديين أمام الرئيس بوش تختلف عنها أمام وسائل الإعلام العربية(١٤)، وأكدت أن هناك **اتفاقًا سعوديًا أمريكيًا** للسماح باستخدام مركز القيادة المتطور في قاعدة الأمير سلطان الجوية شمال الرياض، كما سبق استخدامه في الحرب على أفغانستان، لكن التصريحات السعودية نفت هذه الأنباء. هذا؛ وكانت صحيفة النيويورك تايمز قد نشرت تقريرًا عن المسئولين العسكريين الأمريكيين بأنهم تلقوا معلومات تفيد بسماح السلطات السعودية لقواتهم باستخدام قاعدة الأمير سلطان الجوية جنوبي الرياض في إدارة الحملة الجوية ضد العراق. ونفت السعودية هذه الأنباء أيضًا؛ غير أن السيناتور الأمريكي جوزيف ليبرمان كان قد حذر السعودية من عدم التعاون مع الولايات المتحدة، وأن العلاقة مع الولايات المتحدة سوف تتضرر كثيرًا إذا لم تتعاون السعودية معها(١٥).

في نفس الوقت أعلن الجنرال جون جومبر رئيس هيئة أركان القوات الجوية الأمريكية قائلاً: "**أعتقد بقوة أن السعوديين سيعطوننا كل التعاون الذي ننشده وكل الإشارات الموجودة تدل على أننا سنحصل على كثير مما نطلب**"(١٦).

وبعد صدور القرار ١٤٤١ في نوفمبر ٢٠٠٢، والذي يقضي بإخضاع عملية التفتيش لشروط جديدة والإشارة إلى أن العراق سيتعرض لعواقب وخيمة في حال عدم تعاونه مع المفتشين؛ **ركزت التصريحات السعودية** على أن أي ضربة يتم توجيهها للعراق، يجب أن تستند لقرار من مجلس الأمن، بيد أن السعودية اعتبرت –مثل باقي دول الخليج– أن العراق ونظام صدام حسين هو الجهة المؤثرة في توجيه الأحداث، وأوضحت أنه يجب على العراق أن يلتزم بموقف وخطاب يساعد على الحل السلمي وليس تعقيد الأمور. ووصف المسئولون السعوديون "**نظام صدام**" بأنه يجيد فن كسب الأعداء. ولكن مع اقتراب موعد الحرب وارتفاع وقع طبولها؛ أعلن الأمير سعود الفيصل (في ٢٠٠٣/٣/١٣) أن الرياض سوف تتعامل مع أي نظام جديد في العراق قد يخلف النظام الحالي، كما دعا إلى وجود وصاية دولية على العراق، وأكد أن وجود قوات أجنبية في بلاده ليس بجديد، وأن بقاءها رهن بتطورات الأوضاع، وأكد أن دولته لن تشارك في الحرب على العراق، وتوقع نزوح حوالي ١٠٠,٠٠٠ لاجئ عراقي ولذا أعلن إغلاق بعض المطارات (عرعر وتبوك)[١٧].

وفي اليوم التالي عبر الأمير سعود الفيصل عن تشاؤمه إزاء حل الأزمة العراقية سلميًا، وعبر عن ضرورة اتخاذ العراق لحل دراماتيكي لحل الأزمة قائلاً: "**نحن لا نستطيع أن نمنع الحرب**"[١٨].

وهكذا من مجمل التصريحات السعودية نلحظ على الخطاب السعودي عدم القدرة على إبداء موقف واحد من الأزمة، كما تبين لنا تضارب التصريحات السعودية.

لم ينجم ذلك عن الضغوط الأمريكية وحدها؛ إنما عن تخلخل الموقف الخليجي بجملته؛ فالموقف القطري من الأزمة مثلاً، وتقديم قطر نفسها باعتبارها البديل الاستراتيجي في الوقت الحرج بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية؛ زاد من ارتباك الموقف السعودي وأضعفه كثيرًا في مواجهة الولايات المتحدة. وهكذا استمر مسلسل التضارب والإقرار ثم الإنكار.

وعلى صعيد **السياسات الفعلية والاستعداد للضربة وآثارها**؛ فقد كانت حكومة الرياض **في ٢٠٠٣/٣/٨** قد قامت بوقف كل الرحلات المدنية من مطار عرعر المجاور للعراق ولمدة أربعة شهور؛ فيما أثار تكهنات عن تسهيلات سعودية للقوات الأمريكية؛ وهو ما نفته مصادر سعودية، وأكدت عدم صحته.

وفي **٢٠٠٣/٣/١٠** أشارت السعودية إلى أنها لن تشارك في حرب محتملة على العراق، برغم أنها اعترفت بوجود قوات أمريكية على الحدود السعودية مع العراق، غير أن التصريحات **تضاربت** حول العلة من وجود هذه القوات؛ مرة لأنها تأتي في إطار المساعدات الفنية والإنسانية للاجئين العراقيين فقط، ومرة أنها تمرينات لمواجهة أي تهديد إسرائيلي**!**

وفي وقت آخر أكدت السعودية على أن القوات الأمريكية والبريطانية الموجودة في المملكة هي فقط من أجل فرض الرقابة على منطقة الحظر الجوى في جنوب العراق؛ ومن ثم أعلنت مجددًا أنها لن تسمح لها بالمشاركة في أي ضربة عسكرية محتملة على العراق.

وفيما عُدَّ مؤشرًا على إبلاغ السعودية بموعد الحرب؛ جدَّد الأمير سعود الفيصل في ٢٠٠٣/٣/١٤ إعلان تشاؤمه السابق الإشارة إليه، كما أكد ولي العهد السعودي في ٢٠٠٣/٣/١٦ مجددًا معارضة بلاده للحرب على العراق[١٩].

وقبل يومين من اندلاع الحرب (وفي ٢٠٠٣/٣/١٨) أعلن الملك فهد أن السعودية لن تشارك في الحرب بأي حال، و**ترفض رفضًا قاطعًا** أن تمس وحدة العراق واستقلاله وأمنه الداخلي[٢٠].

ثانيًا– مرحلة الحرب:

فيما يشبه المتابعة الإذاعية لمباراة كروية؛ أعلنت السعودية في ٢٠٠٣/٣/٢٠ أنها "**تأسف لاندلاع الحرب**"، وأعلن سعود الفيصل وزير الخارجية السعودية عن "**قلق المملكة البالغ وأسفها الشديد لبدء العمليات العسكرية ضد العراق، مشددًا على أن المملكة لن تشارك في الحرب على العراق، وأن قواتها المسلحة لن تدخل تحت أي ظرف شبرًا واحدًا من الأراضي العراقية**"[٢١].

واستمر الموقف من وجود قوات أمريكية في السعودية وتبريره ثابتًا ومستمرًا مثل المرحلة السابقة. ففي تصريح له أثناء التدريبات الأمريكية/السعودية؛ صرح الأمير سلطان أنه: "**إذا كان يوجد أي أصدقاء –مشيرًا إلى القوات الأمريكية في تبوك، عرعر– فهي للمساعدة الفنية والإنسانية فقط**"، وقدم الأمير تبريرًا لهذه التمرينات بأنها تأتي في إطار مواجهة أي تهديد إسرائيلي محتمل[٢٢]؛ وهو **تبرير غير مقنع** حيث إنه ليس من المتصور أن تخشى الولايات المتحدة إجراءً من قبل إسرائيل تجاه العراق، أو السعودية!

واستمرارًا لمسلسل التصريحات المتضاربة السعودية؛ أكدت السعودية على أن القوات الأمريكية والبريطانية الموجودة في المملكة هي فقط من أجل فرض الرقابة على منطقة الحظر الجوي في جنوب العراق. ومن ثم –مجددًا– لن تسمح السعودية للولايات المتحدة بأن تستخدم أراضيها في ضرب العراق.

وعلى الرغم من استمرار هذا التعاون من وراء حجاب؛ فإن هناك أنباءً أذيعت عن زيادة التوتر في العلاقات السعودية/الأمريكية؛ بسبب ضغط الولايات المتحدة على السعودية لتقديم مزيد من التعاون معها في حربها على العراق[٢٣].

وفي ٢٠٠٣/٣/٢٩؛ وقعت اعتداءات عراقية على الكويت بما كان مناسبة لتصريح السعودية بأن وزراء الخارجية العرب (بعد اجتماعهم) يدينون العدوان العراقي على الكويت وكان اجتماع وزراء الخارجية العرب قد أدان العدوان على العراق في ٢٠٠٣/٣/٢٥[٢٤].

ومنذ ما قبل الحرب؛ اعتمدت المملكة سياسة دبلوماسية نشطة، وسعت للتنسيق مع دول الجوار والدول الأوروبية والدولية؛ بهدف خلق رأي عام مؤيد للجهود الديبلوماسية والحل السلمي، و**كُشف الستار** عن بعض المقترحات السعودية الداعية لتنحي الرئيس العراقي صدام حسين (كوسيلة لنزع فتيل الأزمة) أو إعلان عفو شامل عن القادة والضباط المسئولين في النظام العراقي (ما عدا فئة قليلة)؛ باعتبارهم غير مسئولين من الناحية القانونية عن أخطاء وممارسات النظام العراقي، وذلك تشجيعًا لهم على التخلي عن النظام وعدم تنفيذ أوامره والانقلاب عليه. وعقب اجتماع سعود الفيصل مع الرئيس بوش في ٥ فبراير ٢٠٠٣م، أعلن أن مسئولاً سعوديًا كبيرًا قد قام بزيارة سرية لاستكشاف إمكانية قبول صدام التنازل عن الحكم والذهاب إلى منفى اختياري[٢٥].

وإن كانت السعودية قد نفت هذه الأنباء[٢٦] إلا أن البعض فسرها على أنها (أي التحركات الديبلوماسية السعودية النشطة لحل سلمي للأزمة) تأتي في إطار حل الأزمة الناشئة في العلاقات السعودية/الأمريكية، وليس الأزمة العراقية فقط؛ وذلك انطلاقًا من أن المشكلة السعودية متداخلة مع نظيرتها العراقية، والسعودية ليست طرفًا محايدًا في هذه الأزمة؛ فهي تعتبر نفسها معنية أكثر من أي دولة جوار أخرى بالمشكلة **من الناحية النظرية**؛ طبقًا لمبادئ العروبة والأخوة الإسلامية ومواثيق الدفاع المشترك، كما أنها معنية لأنها أكثر دول الجوار تضررًا بسبب نتائج الحرب الاقتصادية والسياسية، **ولكنها من الناحية العملية**، هي مع أمريكا ومبادئ الأمم المتحدة. ويكمن الحل من **المنظور السعودي –وفق أصحاب هذه الرؤية–** في تغيير النظام العراقي سلميًا –بأقل الخسائر على

السعوديين- بإخراج صدام وعائلته من العراق، أو بانقلاب أبيض شبه مستحيل حدوثه[٢٧].

غير أنه من المؤكد أن السعودية لا تريد انهيارًا صاعقًا لنظام الحكم في العراق؛ بل تريده انهيارًا متدرجًا يحقق أمرين أساسيين:

١- إبقاء جهاز السلطة الحالي فاعلًا بدرجة ما؛ أي ألا يكون التغيير راديكاليًا شاملاً الجهاز ورموزه؛ بمعنى أن تظل بعض الجهات تسيطر على الجهاز، حتى وإن نظرت المملكة إلى هذه الجهات بتوجس.

٢- إحداث تراخٍ في الزخم الأمريكي العسكري؛ حتى لا يغري ذلك الأمريكيين بتكرار التجربة ضد السعودية نفسها؛ وكأنها رسالة تريد منها السعودية أن تقول فيها إن السياسة قادرة على التغيير التدريجي والهادئ وتقبل أنصاف الحلول[٢٨].

وإذا كانت السعودية قد سارعت بنفي هذه التصريحات: **"لم نقدم المنفى ولم نقترح له التنحي عن السلطة"**؛ إلا أن الأحداث التي تلت وقوع الحرب كشفت عن كم كبير من مصداقية هذه الأنباء، كما كشفت عن تناقض الخطاب السياسي السعودي مع السياسات المتبعة تجاه الأزمة. ففي ٢٠٠٣/٣/٢٣ أكد الفيصل على أنه دعا صدام للتنحي، كما شدد على دور الأمم المتحدة في مساعدة العراقيين في السيطرة على بلادهم، لكنه لم يعرض على صدام المنفى إذا قبل هو ذلك، وقال: **"يجب علينا أن نفسح المجال للعمل الدبلوماسي وندع آلة الحرب"**.

وهكذا، وكما هو واضح من النشاط الدبلوماسي السعودي بعد اندلاع الحرب؛ فقد طمحت السعودية في وقف الحرب من خلال عروض تنازلية من جانب السلطة العراقية، كما يبدو ذلك من حيث اقتراح الأمير سعود الفيصل في ٢٠٠٣/٣/ ٢٦ خطة لوقف الحرب, مؤكدًا دعوته للجهود السلمية ورفض احتلال العراق. ولكن بعد تجاهل الولايات المتحدة الأمريكية للمبادرة السعودية قلل الأمير من شأنها قائلاً: **"لم أطرح مبادرة ولكنها مجرد أفكار"**.

لقد وضح ذلك التناقض جليًا بعد سقوط صواريخ توما هوك الأمريكية على الأراضي السعودية بطريق الخطأ؛ الأمر الذي أوضح أن هناك اتفاقًا على استخدام المجال الحيوي السعودي. كما تبين أن هناك قوات إضافية أمريكية تواجدت في قاعدة تبوك على الحدود الشمالية الغربية للمملكة السعودية[٢٩]. وقد كانت الولايات المتحدة قد قدمت اعتذارًا للسعودية بسبب سقوط أربعة صواريخ في أراضيها، ومع ذلك جددت السعودية عدم مشاركتها أو مساهمتها في الحرب الحالية[٣٠].

وهكذا نجد أن التصريحات في هذه المرحلة من "الأزمة" ركزت على ضرورة حماية وحدة العراق، وقوات الشرطة والأمن، وإعلان "سعود الفيصل" -في جلسته أمام مجلس الشورى السعودي "٢٠٠٣/٣/٣١"- على تأكيد بلاده تمسكها بشدة بعدم تحويل الحرب الحالية إلى احتلال، وألا يتم إقرار مستقبل العراق السياسي بيد أي طرف، وأن الأمم المتحدة يجب أن تقوم بدورها في هذا الشأن، وأن يتم وقف إطلاق النار بشكل فوري، والعودة إلى الأمم المتحدة[٣١]؛ ليؤكد بذلك المخاوف السعودية من العراق الجديد ودوره الإقليمي، على ضوء ما سبق وأعلنه الرئيس الأمريكي من أن: **"العراق**

الجديد ستكون نموذجًا للتغيير والإصلاح الذي يجب أن يحدث في دول المنطقة الممتدة من البحرين وحتى موريتانيا"[٣٢].

كما أكد الخطاب السعودي، ضرورة إنهاء الحرب الحالية بأسرع ما يمكن لإنهاء معاناة الشعب العراقي. **وبعد انتهاء الحرب رسميًا**، وفي ٢٠٠٣/٤/١٠؛ صرح سعود الفيصل: "**لن نتعامل إلا مع حكومة يختارها الشعب العراقي، ولا يمكن الحديث عن إعمار العراق قبل استقرار الوضع ووجود حكومة يختارها الشعب العراقي**"[٣٣]. و**شدّد الخطاب السعودي** على التأكيد على حق الشعب العراقي في تقرير مصيره ومستقبله السياسي، بإرادته الحرة والمستقلة، وتعزيز دوره في دعم خياراته، والسعي نحو سرعة استتباب الوضع الداخلي، وتشكيل سلطة انتقالية تمهد لقيام حكومة عراقية منتخبة (تمثل جميع الفصائل العراقية)؛ بما يتيح للشعب العراقي تولي أموره بنفسه والحفاظ على وحدة أراضيه[٣٤].

ثالثًا– مرحلة ما بعد الأزمة:

من أهم القضايا المرتبطة في هذه المرحلة، قضية العلاقة مع حكومة ما بعد صدام، أو مجلس الحكم الانتقالي، وكذلك قضية إعادة إعمار العراق وحجم المساهمات، وقضية سحب الولايات المتحدة لقواتها من السعودية، وبالتالي قضية "العلاقات السعودية/ الأمريكية"، ومرحلة جديدة من تغيير نمط العلاقة. ففي اجتماع الرياض لدول الجوار؛ أكدت السعودية على دور الولايات المتحدة الأمريكية و"**مسئوليتها**" في إقرار الأمن والاستقرار في العراق وإنهاء الاحتلال سريعًا؛ **وذلك لأول مرة منذ سقوط النظام العراقي**. كما أكدت التصريحات السعودية على ضرورة "**استعجال**" الحكومة الانتقالية في العراق[٣٥]، وطالبت السعودية ما أسمته "**قوات الاحتلال**" بجدول زمني لانسحاب القوات المحتلة من العراق[٣٦].

والسعودية التي عارضت الحرب الأمريكية على العراق لا تحبذ أن ترى حُكمًا لأغلبية شيعية، وبالتالي فقد طالبت الولايات المتحدة بتشكيل حكومة عراقية تعكس بالضرورة الواقع الديموجرافي للشعب العراقي. وفي هذا الإطار يبدو أن المملكة لا تمانع من إقامة حكم فيدرالي في العراق مع الحفاظ على وحدة أراضيه، إضافة إلى أن المملكة لديها مخاوف اقتصادية متمثلة باستغلال النفط العراقي وضخّه في الأسواق العالمية لما في ذلك من مزاحمة صادراتها النفطية والتأثير عليها[٣٧].

لكن في ٢٠٠٣/٤/٢٠ أكدت السعودية على الواقع الجديد في العراق: "**احتلال العراق أصبح أمرًا واقعيًا**"، وبغياب سلطة عراقية رسمية فإن "**قوات التحالف**" تصبح هي المسئولة عن الأمن في العراق وتسيير شئونه بمقتضى القانون الدولي[٣٨].

وفي التاسع والعشرين من أبريل عام ٢٠٠٣ صرح الملك فهد بأن السعودية سوف تتعامل مع أي حكومة يتم تشكيلها في العراق، بما تم تفسيره على أنه اعتراف مسبق بالنظام، وانهيار في المنحنى السعودي إلى نقطة أدنى، تصل إلى درجة المطالبة ببقاء قوات الاحتلال في العراق وأهميتها.

لقد استمر هذا التداعي والتناقض إلى أواخر عام ٢٠٠٣، من قبيل إعلان السعودية في ٢٠٠٣/٨/١١، عن عدم مسئوليتها عن القول بشرعية أو عدم شرعية مجلس الحكم الانتقالي؛ حيث رفضت الاعتراف بشرعيته النهائية، ولكن اعتبرته مجرد خطوة تجاه إعطاء السلطة للشعب العراقي. ويرجع المراقبون ذلك إلى المخاوف السعودية من طبيعة المجلس كممثل لسلطة الاحتلال وطبيعة تكوينه ذي الأغلبية الشيعية.

وفي الوقت الذي تعلن السياسة السعودية أن: "**التعامل مع المجلس كأمر واقع ليس اعترافًا**"[٣٩]؛ كانت السعودية قد أعلنت في ٢٠٠٣/٨/٢٠ موافقتها على زيارة وفد من مجلس الحكم الانتقالي في العراق للرياض[٤٠]؛ فمع تزايد الضغوط الأمريكية للإقرار بشرعية المجلس وافقت السعودية على استقبال هذا الوفد، بما تم تفسيره على أنه موافقة مبدئية (ضمنية) بعد موقف متحفظ وحذر؛ الأمر الذي وصل إلى ذروته في **٢٠٠٣/٩/٩** حين اعترف مجلس وزراء الخارجية العرب بشرعية المجلس كنائب عن دولة العراق، وصرح سعود الفيصل في هذا الإطار بأن هناك إجماعًا عربيًا على دعوة المجلس الانتقالي العراقي لحضور اجتماعات مجلس الجامعة باعتباره ممثلاً لدولة عضو، وإن لم ينس سعود الفيصل أن يطالب بجدول زمني لانسحاب القوات المحتلة من العراق.

لكن هل يتم تفسير هذا التحول في الموقف العربي والخليجي السعودي على وجه الأخص، بأنه استجابة للضغوط الأمريكية، أم أنه استجابة لمتغيرات الوضع في عراق ما بعد صدام، ودخول متغيرات جديدة في مدركات القيادة السياسية العربية تجاه العراق؛ من قبيل الدور عربي في عراق ما بعد صدام في مواجهة النفوذ الغربي والأمريكي، وشيوع الحديث عن الاختراق الإسرائيلي لعقود إعمار العراق (سؤال يطرح نفسه بقوة في هذا الإطار).

بعض الإجابة تبدو من خلال تصريحات القادة السعوديين أنفسهم من: "**إنه لا يمكن للعرب أن يبقوا الجزء الوحيد من العالم الذي يقف يتفرج على الأحداث في العراق**"[٤١].

هذا، وقد لجأت الدبلوماسية السعودية في اتباع استراتيجية جديدة لمواجهة الضغوط الأمريكية المتزايدة، تقوم على ثلاثة محاور:

١- فتح مسار جديد في العلاقات السعودية/الإيرانية. كما ترافق مع ذلك ما سمي بـ"**إذابة الجليد في العلاقات السعودية** " مع قطر، من خلال زيارة قام بها وزير الداخلية الأمير نايف بن عبد العزيز في ٢٠٠٣/١٠/٢٧ وأعلن عن أنها مقدمة لعودة سفير الدوحة إلى عمله بعد انقطاع عام كامل، وكمقدمة لعودة السفير السعودي في قطر.

٢ - خروج القوات الأمريكية من السعودية؛ ففي ٢٠٠٣/٩/٢٦ ذكرت الأنباء عن صحيفة النيويورك تايمز أن آخر مجموعة انسحبت بالفعل من قاعدة الأمير سلطان الجوية بالسعودية منذ أيام، مما يعني إغلاق مركز القيادة الأمريكية في السعودية الذي استخدمته أمريكا أثناء حربها على العراق. وكان الأمير سعود الفيصل أثناء زيارته للولايات المتحدة قد ألقى باللوم على الولايات المتحدة بسبب معارضتها لحرب السعودية على الإرهابين تسميتها لهم بـ"**المعارضة**"، واعتبارها هذه الحرب من قبيل انتهاكات حقوق الإنسان، وذلك في خطابه أمام مجلس الشئون العالمية في لوس أنجلوس.

٣- فتح مسار جديد في العلاقات الروسية/السعودية؛ بزيارة الأمير عبد الله ولي العهد السعودي لروسيا، مع إعلان أنها زيارة غير عادية، وصفها الأمير نفسه بأنها "يوم تاريخي" في علاقاتهما، مصطحبًا وفدًا رسميًا ووفدًا اقتصاديًا وآخر إعلاميًا وثقافيًا، وتم توقيع اتفاقات نفطية إثر ذلك، واتفاقات بين الغرف التجارية والاقتصادية، وبروتوكول علمي بين أكاديمية العلوم الروسية ومركز الملك عبد العزيز للتكنولوجيا والعلوم[٤٢]. وفي تعليق الأمير عبد الله (ولي العهد السعودي) على زيارته لروسيا، قال إنها ليست بسبب العلاقات مع دولة أخرى (أي الولايات المتحدة!) لأن روسيا

وحدها تكفي لأن تكون الهدف والمغزى لأي علاقات تهدف لتنمية مصالح البلدين.

لكن البعض يرى أن هذا التحرك السعودي نحو روسيا هو محاولة للخروج من تحت عباءة الضغط الأمريكي، والاتهامات المتتالية بالمسئولية عن نفاذ متطوعين عبر الحدود السعودية/ العراقية؛ وذلك بعدم اتخاذها إجراءات جادة لمكافحة الإرهاب. يرى البعض أنه لم يعد للمملكة أهميتها الاستراتيجية السابقة حتى لو انضمت روسيا للمؤتمر الإسلامي، وأن على السعودية البحث عن بديل، خصوصًا بعد انشقاق الأخوة الصغار، وهرولتهم نحو القطب الأمريكي، والتهافت على إقامة اتفاقيات معه، (كما فعلت قطر والكويت)[٤٣]. وطبقًا لهذا التحليل السابق ينهض التساؤل: هل كانت فعلاً الدبلوماسية السعودية ناجحة في مثل هذا التحرك، وهل كان اليوم تاريخيًا فعلاً؟

وعن جهود إعادة إعمار العراق أعلن "سعود الفيصل" في -أثناء اجتماع له مع كويزومي رئيس الوزراء الياباني- عن رغبة السعودية في المساهمة في إعادة بناء العراق[٤٤].

وقد ساهمت السعودية مثلها مثل بقية الدول العربية منذ البداية في الجهود الإنسانية بعد الحرب، وكان الأمير عبد الله قد وصف الحديث عن إعادة إعمار العراق قبل وقوع الأزمة قائلاً: "**من سيقتسم كعكًا في العراق سيقتسم مصائب**". وتم رصد تحرك فردي وجماعي مبكر[٤٥] من قبل الشركات السعودية فيما يتعلق بالمساهمة في مشروعات البنية التحتية، وحصلت على نصيب من عقودها التي تقدر بستين مليار دولار. وأفادت تقارير وردت من المملكة ببدء تلقي التجار السعوديين العديد من طلبات السلع والخدمات[٤٦]. وهذا ما أكدته السياسة السعودية؛ حيث قامت بالاستجابة لمطالب التجار السعوديين ورجال الأعمال، وقامت بفتح منفذ جديد على الحدود العراقية/السعودية أمام الصادرات السعودية[٤٧].

ولم يتوقف سعي المملكة العربية السعودية للمساهمة في عمليات إعادة الإعمار على مشروعات البنية التحتية الأساسية، أو على الصادرات السلعية؛ وإنما امتد أيضًا إلى الخدمات المالية؛ حيث جرت مباحثات مع مستثمرين عراقيين لإقامة بنك في العراق باستثمار مشترك بين الطرفين بقدر خمسين مليون دولار.

ومع اعتراف الدول العربية والخليجية بشرعية مجلس الحكم العراقي، وبعد زيارة أرميتاج مندوب الخزانة الأمريكية للشرق الأوسط والسعودية -على وجه الخصوص- اتسعت مشاركة السعودية في إعادة إعمار العراق عن طريق الصندوق السعودي للتنمية؛ وذلك بهدف تفعيل دور الشركات السعودية، وإتاحة الفرصة لها لدخول السوق العراقية، على أساس أن السعودية لديها قناعة بأنها لابد أن تبني جسور الثقة مع الشعب العراقي وليس مع حكومة الاحتلال كما أنها لمصلحة القطاع الخاص السعودي[٤٨].

وقد التزمت السعودية بمبلغ قدره مليار دولار في مؤتمر المانحين بمدريد لتمويل مشاريع إغاثية في مجالات التعليم والصحة والبنية الأساسية، إضافة لتمويل صادرات سعودية[٤٩].

وعن إرسال قوات عربية لحفظ النظام في العراق؛ أعلنت السعودية في ٢٠٠٣/٩/٢٨، أنها لا تريد "إرسال قوات سعودية للعراق أو من دول الجوار"[٥٠]. وأعلنت السعودية منذ البداية أن ذلك مرفوض، وأن الرياض لا يمكن أن ترسل قوات للعراق إلا في حالة واحدة وهي أن تكون وهي أن تكون بطلب من حكومة عراقية شرعية[٥١].

وقد أذيعت أنباء عن تحريك وحدات من الجيش السعودي للفلوجة العراقية "**أكبر مراكز المقاومة العراقية**"، لكن السعودية نفت هذه التصريحات تمامًا[٥٢]، وذكرت التصريحات أن ما أعلنته الجزيرة القطرية نقلاً عن القدس العربي، عارٍ من الصحة تمامًا.

وقال المصدر المسئول إن السَّرية التي سيتوجه بها الرائد سلطان ستحل محل السَّرية السابقة، التي كانت تقوم بحراسة المستشفي الميداني السعودي، الذي يقدم خدمات الرعاية الطبية والإنسانية للعراقيين في بغداد، ولن يكون لها أي نشاط خارج نطاق هذه المهمة. هذا ما أكدته تصريحات الأمير عبد الرحمن رئيس الوفد السعودي في اجتماع وزراء دفاع مجلس التعاون؛ من أن هناك قوات مع المستشفي العسكري الميداني في الأصل، ومعروف أن القوات المسلحة تقوم بغيار لأغراض إدارية. وأضاف: "**إن مسألة مشاركة دول الخليج بقوات في العراق لن تُبحث ولم تُبحث في خلال هذه الاجتماعات**"[٥٣].

وعلى الصعيد الشعبي؛ عانى المجتمع السعودي في ظل الفترة الأخيرة الكثير من الاضطرابات والاحتقانات، والتي ظهرت في العديد من أعمال العنف الموجهة ضد الأفراد الأجانب وبشكل خاص في مدينة الرياض[٥٤]، وكذلك الاعتداءات المسلحة على بعض رجال الدولة الرسميين مثل "**د. حمدى الوردي**" وكيل إمارة الجوف الواقعة شمال السعودية، ووقع اغتيال لبعض القضاة، واندلعت الاشتباكات المسلحة بين أجهزة الأمن السعودية وبعض الجماعات المسلحة التي تم نسبتها إلى تنظيم القاعدة، إضافة إلى وجود متطوعين سعوديين ذهبوا لمقاومة الاحتلال في العراق. وهو ما اعترفت به حكومة الرياض في وقت مبكر، من احتمال عبور بعض السعوديين عبر الحدود إلى العراق، ثم عادت ونفته بعد ذلك بعد توجيه خطاب أمريكي شديد اللهجة مطالبًا السعودية بتأمين الحدود مع العراق؛ الدور الذي اعتبرته الرياض مسئولية قوات التحالف[٥٥].

إن هذا التداعي للأزمة يبرز بوضوح تأثير الحرب العراقية على أمن دول الخليج، وبالأخص السعودية؛ ليس من ناحية تزايد الضغوط الخارجية فقط، وإنما أيضًا من ناحية تزايد الغضب الشعبي وظهوره بشكل واضح من خلال أعمال العنف التي تشهدها المملكة منذ إرهاصاتها الأولى في بدايات العام (٢٠٠٣). وهي نفسها المخاوف التي جعلت السعودية تتردد منذ البداية في قبول مد يد العون للولايات المتحدة في ضرب العراق، وبالفعل أثبتت الأحداث مصداقية هذه المخاوف.

ومن القضايا المرتبطة في هذه المرحلة كذلك، **مسألة العلاقات الأمريكية/ السعودية**؛ حيث تم وصف السعودية في تقرير نوقش في مجلس البنتاجون بـ"**العدو**"[٥٦]، وكذلك بأن السعودية أصبحت **مرتعًا** للإرهاب. وكذلك قامت كندا -إثر ذلك- باستبعاد السفير السعودي محمد الحسيني. وكانت الولايات المتحدة أعلنت عن منع خمسة طيارين سعوديين من التحليق في المجال الجوي الأمريكي، بعد أن ظهرت أسماؤهم على قوائم أشخاص على علاقة بالإرهاب، وتم تبليغ السعودية بهذا القرار. وقد نفت السعودية – كالعادة- أنه تم تبليغ وزارة الأمن الداخلي بهذه الأنباء، ولم تؤكدها وزارة الأمن الداخلي.

وكانت هناك قضايا أخرى أثيرت في هذه الأثناء؛ وهي مرتبطة بمسألة التعاون الأمريكي/السعودي لمكافحة الإرهاب؛ كما أعلن الفيصل في نيويورك: "**وجود إجراءات لسد الثغرات في التبرعات وتعاون السعودية وتأييدها لجميع قرارات مجلس الأمن**"، وأنها قامت بوضع مادة أسمتها مادة مكافحة الإرهاب ضمن المقررات الدراسية[٥٧].

ثانيًا- الموقف البحريني من الحرب على العراق

لم يختلف الموقف البحريني كثيرًا عن مواقف فاعلين آخرين في الساحة الخليجية؛ حيث استمرت سمات التناقض تميز **الخطاب البحريني الرسمي** والازدواجية والارتباك، واتسم هذا الخطاب كذلك بإبداء سمة التدرجية عبر مراحل الأزمة؛ بدءًا من السقف الأعلى للخطاب العربي والخليجي في رفض الحرب، وانتهاءً بإبداء المطالبة باستمرار الوجود الأمريكي في العراق وإلا فلن تستقر الأوضاع..

وكانت البحرين قد تبنت موقفًا متعاونًا إزاء أحداث الحادي عشر من سبتمبر (متعاونًا مع الولايات المتحدة)؛ إذ أعلنت في اجتماع مجلس التعاون في ٢٠٠١/٩/٢٣ أن دول المجلس مستعدة للمشاركة في أي عمل محدد الأهداف لمكافحة ما أسمته بالإرهاب، وأضافت أن المجلس مستعد للمشاركة في تحالف يحظى بتأييد من المجتمع لهذا الغرض، ولمعاقبة مرتكبيه بدون محاولة استغلال ما حدث للإساءة لسمعة العرب والمسلمين(٥٨). كما اتفقت البحرين مع بقية الحكومات الخليجية في اتخاذ مجموعة من الإجراءات لاسترضاء الولايات المتحدة بعد ٩/١١؛ حيث قامت مؤسسة نقد البحرين بالتحري عن الأرصدة والحسابات البنكية التي يُشتبه في علاقاتها بتمويل الإرهاب(٥٩).

وعلى صعيد الترتيبات العسكرية؛ شهدت البحرين تنسيقًا عسكريًا أمريكيًا بعد الحادي عشر من سبتمبر بإرسال تعزيزات عسكرية للبحرين، وساهمت البحرين بجهد كبير في حرب الولايات المتحدة على أفغانستان(٦٠).

في نفس الوقت شهد عام ٢٠٠٢ تنسيقًا للعلاقات البحرينية/الخليجية؛ في ظل تصاعد نذير الأزمة العراقية، ومحاولة تفادي الضربة العسكرية التي هددت أمريكا بها العراق؛ وذلك بهدف تهدئة الأوضاع الخليجية البينية. واتضح أن هناك تأثيرًا من قبل قوى سياسية فاعلة موجودة على الساحة البحرينية، ذات توجهات إسلامية وقومية، وترفض التوجهات الأمريكية الرامية إلى بسط هيمنتها على منطقة الشرق الأوسط والخليج بصفة عامة.

على الجانب الآخر كانت البحرين تتحول بالفعل إلى مركز رئيسي للحشود الأمريكية المستعدة لغزو العراق بما يبرز سمة التناقض الواضح بين الخطاب والسلوك السياسي الفعلي البحريني، والفجوة الواسعة بين المعلَن عنه من تصريحات، وما يتخذ من إجراءات فعلية؛ ففي ٢٠٠٢/٢/١٦ استقبلت المنامة وزير الخارجية العراقي ناجي صبري، كما استقبلت رئيس مجلس قيادة الثورة العراقي عزة إبراهيم في ٢٠٠٢/٣/١٩. وفي مارس ٢٠٠٢ وعقب زيارة ديك تشيني للمنطقة؛ أعلن ولي العهد البحريني الشيخ سلمان بن حمد أنه ليس العراق الذي يحتاج لردع وإنما هي إسرائيل، كما أعلن (في أغسطس من العام نفسه) الشيخ حمد بن عيسى -أثناء زيارته لإيران- معارضته لأي عمل عسكري أحادي ضد العراق.

وفي ٢٠٠٢/٤/١٧ وقّع الطرفان البحريني والعراقي اتفاقية لإقامة منطقة مشتركة للتجارة الحرة بين البلدين. وفي هذا السياق جاء الخطاب البحريني مؤكدًا على رفض توجيه أي ضربة أمريكية للعراق ٢٠٠١/٩/١١.

أمام هذا الخط، تجدر الإشارة إلى أن البحرين يوجد بها مقر الأسطول الخامس الأمريكي في الجفير البحرية بالمنامة، ويقيم بها حوالي ٥٠٠٠ أمريكي معظمهم من العسكريين.

وقد تجلى رد الفعل غير الرسمي "الشعبي" منذ البداية؛ ففي ٢٠٠٣/١/٣ اندلعت تظاهرات في

البحرين ضد الحرب على العراق، وفي ٢٨ مارس من العام نفسه تظاهر حوالي ٣٠٠٠ شخص في مدينة المحرقة، إضافة إلى مظاهرات أشبه باليومية ضد الحرب على العراق. كما نظمت عدة جمعيات سياسية وخيرية ومهنية و"جمعية مناصرة الشعب العراقي" مسيرة ضمت مئات المواطنين والمقيمين في المملكة لرفض الحرب على العراق[٦١].

كما شهدت البحرين العديد من التظاهرات العنيفة المناهضة للحرب والتي تدخلت الشرطة في عدد منها، عندما قام المتظاهرون برشق مقر السفارتين الأمريكية والبريطانية ومنزل السفير البريطاني بالحجارة والزجاجات الحارقة، كما شارك محافظ المنامة وعدد من رجال الدين والعلماء والآلاف من المواطنين في مسيرة للتنديد بالعدوان الأمريكي/البريطاني على العراق[٦٢].

وما بين ضغوط أمريكية للمشاركة في الحرب وإعطاء تسهيلات، وبين ردود فعل شعبية غاضبة تهدد وجود السلطات البحرينية؛ أعلن العاهل البحريني في ١٦ مارس عن مبادرة لعلاج الأزمة سلميًا، وأعرب عن استعداده لاستضافة صدام في مزرعة خاصة إذا قرر التنحي، وتوفير الظروف الملائمة لحياته بها. وبدأ الخطاب البحريني يشير إلى أن المسألة حلها في يد النظام العراقي؛ اتساقًا مع مواقف بقية الدول العربية والخليجية[٦٣].

لكن حقيقة الموقف البحريني بدت واضحة في تصريح لرئيس مجلس النواب البحريني في ١٩ مارس بأن "الآراء المعارضة للوجود الأمريكي في الخليج **تحتاج إلى نضج الفكر وبُعد النظر، ورحم الله امرءًا عرف قدر نفسه**".

وهكذا وافقت البحرين على منح تسهيلات عسكرية للحلفاء في حربهم على العراق؛ بما جعل البحرين جديرة بمنح الولايات المتحدة لها صفة "الحليف الرئيسي من خارج الناتو"، بعد انتهاء المهمة بنجاح.

وصرح المسئول المذكور نفسه بأن: "**حاجتنا لأمريكا أكثر من حاجتها إلينا**"، وفي هذا الإطار تطابق الخطاب البحريني مع السلوك الفعلي والسياسات التي اتخذتها المملكة تجاه الأزمة، كما تكشّف ذلك بعد الضربة العسكرية، وبما منحته البحرين من تسهيلات عسكرية للولايات المتحدة في حربها على العراق.

وإبان بدء الحرب (٢٠٠٣/٣/٢٠)؛ خاطب عاهل البحرين الملك حمد بن عيسى آل خليفة أبناء شعبه مناشدًا إياهم بالحفاظ على الهدوء، وطمأنهم بأن حكومة بلادهم على استعداد لتقديم المساعدة للشعب العراقي، معربًا عن قلقه إزاء مصير السكان المدنيين العراقيين، ومتمنيًا بأن الحرب على العراق **لن تطول**. وفي اليوم نفسه أعلنت البحرين عن المبادرة الخاصة بتنازل الرئيس العراقي صدام حسين عن السلطة وتقديم البحرين المأوى له؛ وذلك تفاديًا لمزيد من الخسائر للشعب العراقي[٦٤].

كما صرح وزير الإعلام البحريني عن أمله في أن تنتهي الحرب بسرعة، وألا يكون هناك ضحايا بين المدنيين العراقيين.

وفي ٢٠٠٣/٣/٢٠؛ أُعلن عن غلق السفارتين الأمريكية والبريطانية في البحرين، وصرح السفير الأمريكي بأنها إجراءات احترازية، وأن البحرين ربما تكون أكثر الدول الخليجية أمنًا. يأتي هذا في ظل المظاهرات اليومية التي شهدتها البحرين من قبل وقوع الحرب وأثناءها وأعمال العنف المتتالية والتي أنذرت بوقوع المصابين والقتلى في صفوف الأجانب في المملكة[٦٥].

وفي أثناء الحرب، بالتحديد في ٢٠٠٣/٤/٢[٦٦]؛ أعلنت البحرين عن طرد السكرتير

الأول من السفارة العراقية في البحرين، بحجة علاقته بمنفذي الهجوم على القوات الأمريكية في البحرين في الشهور السابقة على ضرب العراق. وبهذا تعد البحرين هي الدولة الخليجية الوحيدة التي رضخت للضغوط الأمريكية بطرد البعثات الدبلوماسية العراقية من بلادها[٦٧].

وفي بيان مشترك لدول الجوار؛ أعلنت البحرين أن احتلال العراق أصبح أمرًا واقعيًا، وبغياب سلطة عراقية رسمية فإن مسئولية قوات التحالف أن يستتب الأمر في العراق؛ وهذا يعبر عن سمة واضحة ميزت الخطاب البحريني "**بدون تحرج**" أو خشية من المقاومة الشعبية الداخلية الشديدة للموقف الرسمي من الأزمة.

ومبكرًا **وبالنسبة للموقف البحريني الرسمي من مجلس الحكم العراقي**؛ شدد عاهل البحرين في ٢٠٠٣/٥/٢ على تطلعه لرؤية حكومة عراقية ليست على أساس طائفي[٦٨].

كانت البحرين قد أعلنت مثلها مثل بقية دول الخليج عن **اعترافها بمجلس** الحكم العراقي، غير أنها منذ البداية شددت على تطلعها إلى رؤية حكومة ديمقراطية تمثل المجتمع العراقي وتعدادياته القابلة للتطور، وألا يكون هناك منع لأي تكتل أو تجمع وطني في العراق من ممارسة رأيه، في إشارة واضحة لنفس الهواجس السابقة الذكر من سيطرة الأغلبية الشيعية على الحكم في العراق. وكان عاهل البحرين قد دعا في أكثر من مرة إلى ضرورة الإسراع في تسليم الشعب العراقي المسئولية الكاملة عن شئونه[٦٩].

وكانت البحرين حريصة على متابعة الشأن العراقي من خلال تبني سياسات، مثل الدعوة "**لمؤتمر لمختلف الفصائل الوطنية العراقية يُعقد تحت رعاية المملكة من أجل الوصول إلى استقرار الأوضاع في العراق**"[٧٠]، كما جاء في تصريح عاهل البحرين: "**البحرين مستعدة لاستضافة أي مؤتمر وطني لمصلحة العراق**"، وأضاف: "**إن دور العرب في العراق – حسب ديننا وقيمنا– ألا نترك العراق وحده في هذه المحنة**"؛ بما يشير إلى دور بحريني منذ البداية راغب في المشاركة بفاعلية في عملية إعمار العراق، وإن كان ذلك أقل ما يمكن أن تقدمه الولايات المتحدة للدول التي ساهمت في إنجاح المهمة الأمريكية في إسقاط النظام العراقي.

فبالنسبة لمسألة الإعمار في العراق؛ أعلنت البحرين أنها مستعدة للمساهمة في إعادة إعمار العراق ومؤسساته، وأكدت دعمها لجهود مجلس الحكم العراقي. وكان وفد تجاري بحريني وصل للكويت (في ٢٠٠٣/٥/١٢) لبحث مشروعات مشتركة لإعادة إعمار العراق.

هذا، وكانت البحرين قد أرسلت الشحنة الرابعة من المساعدات البحرينية إلى العراق في ٢٠٠٣/٦/٣[٧١]؛ لتخفيف المعاناة عن الشعب العراقي. وفي ٢٠٠٣/٨/٢٥؛ شدد الشيخ محمد بن مبارك –خلال اجتماعه مع رئيس المجلس التنسيقي الدولي لإعادة لإعمار العراق "مارك بلكار"– على أن البحرين ستدعم الجهود الدولية وإعادة إعمار العراق. وكانت شركة بحرينية قد أنشأت بالفعل شبكة لاتصالات الجوال في العراق، وتدعى شركة "**باتيلكو**" تملك الحكومة البحرينية من حصة أسهمها ٢٠%[٧٢]؛ ومن ثم فالبحرين هي الدولة التي تقع في الترتيب الثالث من حيث حجم المشاركة في جهود إعمار العراق (وذلك بعد الكويت وقطر). وقد أعلنت البحرين أنها سوف ترعى مصالح العراق في الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك –حسب التصريحات البحرينية– وفقًا لطلب رسمي مقدم من العراق[٧٣].

غير أن البحرين كانت تنأى بنفسها عن إعلان موقف واضح من عضوية الحكومة العراقية

بالجامعة؛ فقد انضمت للمعسكر السعودي في تبني موقف "**حذر**" من مسألة شرعية الحكومة العراقية[٧٤].

ثالثًا– الموقف القطري من الحرب على العراق.

مع بدء الحملة الأمريكية لـ"الحرب على الإرهاب" في أفغانستان؛ أعلنت قطر عن استعدادها لتقديم المساعدة للولايات المتحدة في حربها على الإرهاب وتأييدها لهذه الحملة. وبالفعل اتخذت قطر العديد من السياسات التي تؤكد هذا الموقف، وفتحت قطر أبوابها على مصراعيها للقوات الأمريكية لكي تنطلق من قاعدتيها **الهامتين؛ العديد والسيلية** الجويتيْن لتوجيه الضربات الجوية الخاصة بقوات الحلفاء ضد أفغانستان. وكان لذلك أهمية كبرى في ضوء عدم أداء السعودية قدرًا كبيرًا من التعاون العسكري في الحرب على أفغانستان.

ومع بدء إرهاصات المرحلة الثانية من الحرب الأمريكية على الإرهاب؛ أعلنت قطر في **خطابها الرسمي** رفضها الحرب على العراق، ودعت في **خطابها الرسمي** إلى اتباع دبلوماسية الحل السلمي للأزمة العراقية، كما قام وزير الخارجية القطرى (في ٢٠٠٣/٨/٢٦) بزيارة إلى بغداد في إطار السعي الخليجي إلى حل الأزمة العراقية بشكل سلمي. على الجانب الآخر لم تدع قطر الفرصة تضيع من بين يديها إزاء الرفض السعودي للمطالبة الأمريكية بالتعاون معها؛ فقامت بتوقيع اتفاق رسمي مع الولايات المتحدة يقضي باستخدام الولايات المتحدة لقاعدة العديد؛ فيما وصفه المحللون بأنه اتفاق يجعل من هذه القواعد منشئات أمريكية مستقلة تتبع مباشرة الحكومة الأمريكية؛ أي "**صيغة استعمارية جديدة**"[٧٥].

العسكرية على العراق) من حساباتها الخاصة؛ الأمر الذي دفعها إلى توقيع عقود توريد بترول إلى الولايات المتحدة الأمريكية على فترة تتراوح من سنة إلى خمس سنوات؛ بثمن أقل بكثير مما أعلنته منظمة الأوبك سعرًا وسقفًا لبرميل البترول[٧٨].

وقد بدأ التركيز الأمريكي على قاعدتي العديد والسيلية في سياق تقليل الاعتماد على قاعدة الأمير سلطان الجوية في السعودية، بعد أن كانت الخلافات بين الجانبين السعودي والأمريكي قد بلغت حدتها، وتم إخراج عشرين مقاتلة من الأراضي السعودية إلى قطر، وتحولت قاعدة السيلية (بالقرب من العاصمة القطرية) إلى مقر رئيسي للعمليات الجوية؛ استعدادًا للحرب المحتملة ضد العراق. ويوجد بهذه القاعدة أحدث أنظمة التحكم وأكثرها تعقيدًا، كما يوجد بها ممر جوي للطيران العسكري في الخليج العربي[٧٦]. تجدر الإشارة إلى أن تجربة التجهيزات الإلكترونية في القاعدة تمت أثناء التدريبات المسماة "**نظرة داخلية**" (في منتصف ديسمبر ٢٠٠٢، تحت إشراف **تومي فرانكس**)؛ لشن هجوم عسكري افتراضي بواسطة شبكة من أجهزة الكمبيوتر المتقدمة من داخل قاعدة "السيلية" في قطر، كما قامت القوات الأمريكية بنصب جهاز رادار متطور في معسكر "السيلية" لحماية القوات الأمريكية والحليفة لها في الخليج[٧٧].

وقد أنفقت قطر مليارات الدولارات لتمهيد ممرات إقلاع وهبوط الطائرات الأمريكية الحديثة وخاصة F15,F16,F17، وغيرها من ساحات التدريب عالية الجودة، رغم أن سلاح الجو القطري نفسه لا يملك هذه الطرازات. وذكرت الصحف المحلية الأمريكية أن قطر مولت المشروع (**العملية**

وهكذا تحولت قطر إلى **بؤرة التمركز الأمريكي في العالم العربي** -حسب تعبير جريدة الفاينانشيال تايمز- **ونقطة الوثوب** المثالية لمرحلة ما بعد العراق لتنفيذ سيناريو أمريكي جديد للمنطقة[٧٩].

- مرحلة ما قبل الحرب:

ويبرز التناقض والحرص على إتباع سياسة الإضمار في الخطاب الرسمي القطري حينما نفت الحكومة القطرية أن تكون المشاورات التي يجريها وزير خارجية قطر مع الجانب الأمريكي لها علاقة بالاستعدادات لضرب العراق، وصرح بأنها تتناول تعزيز العلاقة بين البلدين. ونفى أن تكون الولايات المتحدة قد طلبت منه استعمال القواعد العسكرية القطرية في العمليات العسكرية ضد العراق[٨٠]. في نفس الوقت الذي أعلن فيه أن قطر قد تقدمت بمذكرة رسمية باسم دول مجلس التعاون للأمانة العامة للجامعة العربية في ١٩ فبراير ٢٠٠٣، وجددت فيها الدعوة للرئيس العراقي صدام بالتنحي عن السلطة.

كما ندد وزير الخارجية القطري بالتركيز الإعلامي العربي الشديد على قاعدة "العديد"، في الوقت الذي تنتشر فيه القوات الأمريكية في منطقة الخليج.

غير أن اعتراف وزير الخارجية القطري بوجود القوات الأجنبية في قطر وتصريحه بأنه **وجود مشروع وترحَّب به قطر**، وأنه لا يتعارض في الوقت ذاته مع السيادة القطرية في رفض قطر السماح للولايات المتحدة باستخدام أراضيها لضرب العراق؛ يكشف عن قدر كبير من ازدواجية الخطاب والتناقض الواضح؛و الذي سبق أن أشرنا إليه.

لكن الخطاب القطري، عاد مرة أخرى ليصف المسألة بأنها أصبحت **مسألة وقت، وأن الخطر العراقي قادم لا محالة، وأن النظام العراقي مسئول مسئولية كاملة عما حدث ويحدث وسيحدث**[٨١]، وأن الحل بيد النظام العراقي. فصرح وزير الخارجية القطري أن **بلاده لا تستطيع كبح جماح أمريكا في حربها على العراق. كما أن بلاده لا تستطيع التخلي عن الوجود الأمريكي في قطر**[٨٢].

كل هذه **التصريحات تشير إلى خطاب سياسي متردد ومتذبذب ما بين الإعلان الصريح عن الموافقة على مساعدة الولايات المتحدة الأمريكية في الحرب على العراق، وبين إعلان الرفض القاطع لأي إجراء عسكري من قبل الولايات المتحدة ضد العراق. كل ذلك بغض النظر عن السياسات الحقيقية التي دلت (بالمؤشرات السابق ذكرها) على عزم الحكومة القطرية منذ البداية على عدم معارضة الحرب الأمريكية على العراق، وأكثر من هذا الترحيب بالوجود الأجنبي في قطر، والأمريكي على وجه الخصوص.**

غير أن موافقة أمير قطر على استضافة القوات الأمريكية على أراضيه لا تعني بالضرورة أن الجنود الأمريكيين يُستقبلون بالترحاب؛ فعلى بعد عشرة كم فقط من القيادة العليا الأمريكية للحرب على العراق، يوجد الشيخ "**القرضاوي**" يدعو إلى الحرب على الأمريكيين وإلى الجهاد ضدهم، كما يصفهم الشيخ القرضاوي بأنهم "**الطاغوت الأكبر في العالم**"، وأنهم يريدون أن يكونوا "**فراعنة العصر الحديث**"[٨٣].

وأدى الشعور المعادي للولايات المتحدة الشائع تمامًا بالفعل في قطر إلى عدم السماح للجنود الأمريكيين بالخروج من معسكراتهم[٨٤].

وكان وزير الخارجية القطري -في قمة الدوحة- قد كشف عما أسماه "**القرارات السرية لإعلان الدوحة**"؛ ولكنه لم يكشف عن تلك القرارات السرية، لكنه تحدث عن تفعيل الاتفاقيات الدفاعية والأمنية مع الولايات المتحدة.

ودافع الوزير القطري عن قرار قطر السماح للولايات المتحدة بإقامة قاعدة "العديد"، ووصف هذه الخطوة بأنها جاءت لحماية المصالح القطرية والأمريكية المشتركة، وأوضح أن الوجود الأجنبي في المنطقة والأمريكي بالذات؛ مرتبط بالدفاع، ليس عن دول المنطقة فقط، ولكن للدفاع عن المصالح الأمريكية[٨٥].

وقد حاولت قطر مثل بقية الدول الخليجية، إقناع صدام بالتخلي عن السلطة لتفادي الحرب؛ كما ذلك أعلن الشيخ حمد بن جاسم وزير الخارجية القطري في ٢٠٠٣/٦/٢٤، أي بعد وقوع الأزمة[٨٦]. وعلى حد تصريحه فقد "**صارحت صدام بأن قطر ستقدم تسهيلات إذا ما طلب مني ذلك**".

وأكدت التصريحات الرسمية القطرية على أن صدام هو السبب في وقوع الأزمة برفضه التنحي عن السلطة، كما عبرت التصريحات القطرية عن "الحزن" لما يحل بالشعب العراقي، والرغبة كذلك في إنهاء الحرب في أسرع وقت ممكن[٨٧].

- مرحلة ما بعد الحرب:

وبعد الإعلان عن انتهاء الحرب رسميًا ٢٠٠٣/٤/٩؛ ركز الخطاب القطري في هذه الفترة عن ترحيبه بالنظام العراقي الجديد حتى إذا كان مواليًا لأمريكا، وقال: "نرحب بكم في النادي "[٩٤].

والخطاب الرسمي القطري كما يبدو اتسم بصفتي التناقض والغموض في أحيان كثيرة؛ من خلال تبنيه على ضرورة القبول بالوضع الراهن في العراق بعد استيلاء "حكومة الحلفاء" على العراق، وانهيار النظام السابق. وعبر الخطاب القطري كذلك عن مخاوفه من عراق جديد -بعد صدام- فوضوي، وقال: "لا نريد أفغانستان ثانية في العراق"[٨٨].

وتبنى الخطاب القطري كذلك الدعوة إلى جدول زمني للوجود الأجنبي في العراق. وأكد حمد بن جاسم، على أنه **يؤيد وجود قوة بشكل دائم في العراق**[٨٩]. وكذا رحب الخطاب الرسمي القطري في البداية بتوسيع دور الأمم المتحدة في العراق، وتحديد جدول زمني لاستعادة العراق لسيادته، وتشكيل قوة متعددة الجنسيات فيه[٩٠].

وفي ٢٠٠٣/٤/٨، في اجتماعه الوزاري الخليجي الطارىء قال حمد: "**قطر تأمل في وقف الحرب بسرعة**"، وأكد في الوقت ذاته على تضامن دول الخليج مع الكويت في حماية أراضيها ضد **العدوان العراقي**، وأرسلت قطر[٩١] قوات درع الجزيرة إلى الكويت, وقام الشيخ تميم بن حمد رئيس اللجنة الأولمبية بزيارة تفقدية لهذه القوات، والتأكد من استعدادها لرد أي هجوم عراقي على الكويت. وعقب الاجتماع الوزاري الخليجي كُلفت قطر بإجراء اتصالات مع كل من الولايات المتحدة وبريطانيا بشأن العراق[٩٢].

ولم يكن وزير الخارجية القطري قد تعرض لمسألة الاعتراف بالحكومة العراقية وتمثيلها في الجامعة العربية، لكنه رحب بتشكيل مجلس الحكم الانتقالي، وإعلان الحكومة الجديدة في العراق[٩٣]. وكان قد أعلن في وقت مبكر جدًا ٢٠٠٣/٤/٩،

خطاب تحاشي التعرض لمسألة الاعتراف بالحكومة العراقية أو تمثيلها في الجامعة العربية، وإن كان قد رَحَّب بتشكيل مجلس الحكم الانتقالي على مضضٍ، وإعلان الحكومة الجديدة في العراق..[٩٥].

غير أن زيارة الرئيس الأمريكي لقطر (٢٠٠٣/٦/٥) -كأول زيارة للرئيس جورج بوش يقوم بها للمنطقة العربية منذ توليه الرئاسة ٢٠٠١، وبعد الحرب على العراق- تشير إلى الدور المحوري البارز لقطر بالنسبة للولايات المتحدة، خاصة بعد نقل مقر قيادتها من السعودية إلى قطر، وبعد تنامي الاستثمار الأجنبي الأمريكي في قطر إلى مائة ضعف خلال السنوات العشرة الأخيرة[٩٦].

وكانت قيمة الاستثمارات الأجنبية "**الأمريكية**" في قطر قد وصلت إلى ثلاثين مليار دولار -كما أعلن الأمير حمد بن جاسم خليفة الثاني في ٢٠٠٣/٣/١٠- من جملة قيمة الاستثمار الأجنبي البالغ أربعين مليار دولار..[٩٧].

وكانت قطر حريصة منذ البداية على البدء في **مشروعات إعمار العراق، ودل على ذلك تصريح حمد بن جاسم: "ضرورة البدء في مشروعات إعادة الإعمار ومنح الشعب العراقي حقه الطبيعي في تقرير مصيره"**[٩٨]، بعدما كان يطالب الخطاب بدور أوسع للأمم المتحدة داخل العراق.

وبلغ حجم المشاركة القطرية في مؤتمر إعادة إعمار العراق -إجمالاً- مائة مليون دولار منها خمسة عشر مليونًا لدعم التعليم العالي في العراق؛ وذلك بالتعاون مع اليونسكو[٩٩].

وكان وزير الاقتصاد القطري (في ٢٠٠٣/٧/١٥) قد شكل لجنة لتفعيل مشاركة القطاع الخاص القطري في إعادة إعمار العراق. وأعلنت الشركات القطرية أنها تترقب عقود إعادة إعمار العراق. تبلور هذا الموقف بوضوح مع مطالبة الحكومة القطرية **بنصيب القطريين**، بعد دورها الكبير في إنجاح الحملة الأمريكية على العراق، وضرورة **حصول قطر على نسبة من نفط العراق في المستقبل** كمكافأة لها على التسهيلات التي منحتها قطر لقوات الحلفاء أثناء الحرب على العراق[١٠٠].

وكانت قطر قد أعلنت عن تنظيم حملتي تبرع وإغاثة للشعب العراقي (٢٠٠٣/٣/٢٤) ترعاها اللجنة القطرية المشتركة للإغاثة. وفي ٢٠٠/٤/١٤، أعلن مجددًا عن حملة أدوية ومساعدات قطرية عاجلة إلى العراق.

رابعًا- الموقف الكويتي من الحرب على العراق

تمهيد:

عبرت الكويت منذ البداية عن استعدادها لتقديم كل مساعدة عسكرية للولايات المتحدة، معتبرة ذلك نوعًا من رد الجميل لأمريكا بعد موقفها من حرب الخليج الثانية (حرب تحرير الكويت ١٩٩١). وذلك على الرغم من الانفراجة التي شهدها العام ٢٠٠١ وحتى مطلع العام ٢٠٠٢ في العلاقات الخليجية/العراقية عمومًا، والكويتية العراقية على وجه الخصوص، وتبلورت في شكل تبنيّ الكويت أكثر من دعوة لرفع الحصار عن الشعب العراقي: إحداها بدعوة من رئيس مجلس الأمة الكويتي جاسم الخرافي، ودعوة أخرى تبناها الشيخ صباح الأحمد في يناير ٢٠٠١ بنفس المطلب.

وبعد الحادي عشر من سبتمبر، ومع إعلان الكويت تأييدها للحملة الأمريكية على الإرهاب ودعمها للتحالف العسكري في جولته الأولى ضد أفغانستان؛ كانت الكويت قد اتخذت مجموعة من الإجراءات مثلها مثل بقية دول الخليج كـ"**إجراءات استرضائية**" للولايات المتحدة؛ مثل تعزيز الرقابة على الجمعيات الخيرية، كما تم إخضاع عمل تلك الجمعيات "**للجنة عليا**" تتبع وزير الشئون الاجتماعية.

المرحلة الأولى- مرحلة ما قبل الحرب:

مع بداية إرهاصات الجولة الثانية "**للحرب على الإرهاب**"، وتصاعد التهديد الأمريكي بغزو العراق والإطاحة بنظام صدام حسين؛ تجاوبت الكويت مع الموقف الأمريكي على حساب علاقاتها العربية والخليجية في ردَّة ظاهرة؛ فبعد أن أعلنت في ١١ يوليو ٢٠٠٢، على لسان وزير الدولة للشئون الخارجية الشيخ محمد الصباح، أنها لن تقبل شن هجوم أمريكي على العراق، عادت الكويت في الثامن والعشرين من نفس الشهر تقول –على لسان وزير إعلامها الشيخ أحمد فهد الصباح– إن "أي ضربة للعراق يجب أن تُسقِط النظام الحاكم بزعامة صدام حسين"؛ وهو ما كشف في البداية عن خطاب متردد بين اتباع سياسة علنية في تأييد الحملة الأمريكية البريطانية، وبين إتباع سياسة متسقة مع بقية دول الخليج، التي تبنت بدورها نمط الخطاب المزدوج والمتناقض في نفس الوقت مع السياسة الفعلية)، كما أتضح ذلك أكثر بعد بداية الحرب. وهذا ما أشارت إليه الأخبار التي أذيعت حول "**القرارات السرية لإعلان الدوحة**"، بعكس التصريحات التي خرجت بها القمة.

جدير بالذكر أن الكويت استحوذت –إلى جانب قطر– على أهمية خاصة ومكانة محورية في التخطيط لضرب العراق؛ لاعتبارات عديدة؛ أبرزها أن الجوار الجغرافي بين الكويت والعراق يجعل من الكويت نقطة انطلاق مثالية لشن الهجوم البري الأمريكي على العراق من ناحية، ومن ناحية أخرى أبدت الكويت خشيتها من ضرب العراق لها في البداية، ثم زاد من محورية هذا الدور؛ التشدد السعودي في البداية بخصوص استخدام القواعد العسكرية داخل المملكة في شن هجوم على العراق، وكذلك رفْضُ البرلمان التركي نشر قوات أمريكية على الأراضي التركية كل ذلك أدى لزيادة التركيز الأمريكي على الكويت.

وكانت الكويت في ٤ نوفمبر ٢٠٠٢ قد وافقت رسميًا على أن تستخدم الولايات المتحدة أراضيها لغزو العراق؛ بما دعا الرئيس العراقي أن يعلن في رسالته **الاعتذارية** في ديسمبر ٢٠٠٢ عن تأييده للهجمات على القوات الأمريكية في الكويت، وردت الكويت بأن أي هجوم على القوات الأمريكية هو بمثابة اعتداء على الكويت أو إعلان الحرب عليها.

هكذا صارت الكويت أبرز نقطة ارتكاز في الحشد العسكري الأمريكي في الخليج، وكان هذا التعاون العسكري يتم من قبل تحت مظلة التعاون الخليجي في فترة ما بعد حرب الخليج ١٩٩١، إلا أنه بعد إعلان الحرب على الإرهاب، وتحديدًا من منذ ديسمبر ٢٠٠١، ثم مع تصاعد الاستعدادات الأمريكية لضرب العراق؛ تم نقل المقر العام للجيش الأمريكي الثالث (أو العنصر البري للقيادة المركزية الأمريكية وقاعدته الرئيسية في ماكفيرسون في أتلانتا بولاية جورجيا) إلى الكويت.

في الوقت نفسه ازدادت كثافة عمليات الحشد العسكري الأمريكي في قاعدة "علي السالم" الكويتية القريبة من الحدود مع العراق. وتحولت من مجرد مركز راداري للمراقبة الجوية إلى مدينة عسكرية متكاملة، ومجهزة بأحدث المعدات العسكرية الجوية والبرية، وقادرة على استيعاب مركز لإطلاق الصواريخ الباليستية. كما جرى توسيع مساحة القاعدة بصورة ضخمة، وتم نشر بطاريات إطلاق صواريخ باتريوت المضادة للطائرات والصواريخ بصورة مكثفة في عدة نقاط حول القاعدة، وأصبح يقيم بالقاعدة أكثر من ١٥٠٠ عسكري كويتي وأمريكي بصورة مستمرة.

وبالمثل امتد التطوير إلى قاعدة "أحمد الجابر" الجوية القريبة من قاعدة "علي السالم"؛ من حيث تجهيزها بالعنابر اللازمة لمواجهة أي هجمات صاروخية أو جوية مباغتة.

ومع أوائل مارس ٢٠٠٣، كان قد احتشد بالكويت حوالي ١٠٥,٠٠٠ فرد من القوات الأمريكية، من بينهم ١٧,٠٠٠ من فرقة المشاة الميكانيكية الثالثة، و٤٥ ألفًا من مشاة البحرية، و١٥ ألفًا من قوات التدخل السريع، ولواءان محمولان جوًا، بالإضافة إلى حوالي ١٢٠٠ فرد تابعين لقيادة الدفاع الجوي الـ ٣٢، وحوالي ٢٥٠ فردًا من الفرقة الجبلية العاشرة، بالإضافة إلى فرقة الهجوم الجوي.

كما تحركت ثلاث حاملات للطائرات في الخليج، ويتحرك مع كل قافلة مجموعة معاونة من السفن الحربية يتراوح عددها ما بين ١١: ١٣ قطعة بحرية من الغواصات والطرَّادات والمدمرات والفرقاطات، وكانت تتحرك انطلاقًا من القواعد الجوية في الكويت وقطر على وجه الخصوص.

كما أعلنت الكويت عن استعدادها لاستقبال المزيد من القوات الأمريكية، وكشفت كذلك عن تدميرها السياج الحدودي بين الكويت والعراق، وأعلنت أن المنطقة الشمالية مغلقة، وامتد الحظر في النهاية ليشمل حوالي ثلاثة أرباع مساحة الكويت الكلية.

وفي ٢٠٠٣/٣/٨ أعلنت وزارة الداخلية الكويتية أن الجيش الكويتي أنهى انتشاره وأخذ مكانه بالقرب من الفتحات الموجودة على طول السياج الفاصل بين الكويت والعراق في المنطقة منزوعة السلاح. كما أضاف أن وحدات الجيش في حالة تأهب قصوى.

تناقض هذا التحرك العسكري في الكويت مع ما أكده الشيخ جابر المبارك نائب رئيس الوزراء الكويت ووزير الدفاع من أن بلاده لن تسمح باستخدام أراضيها كقواعد عسكرية "بدون قرار مجلس الأمن"، وأن بلاده "لن تشارك" في أي عمل عسكري ضد العراق "لم يقره مجلس الأمن"، مشيرًا إلى أن الكويت أبدت دائمًا فكرة التغيير للنظام بالاستعانة بالمنظمة الدولية.

وهو ما كان يتناقض بدوره أيضًا مع تصريحات سابقة لوزير الإعلام الكويتي الشيخ أحمد فهد -أثناء جولته مع رؤساء تحرير الصحف الكويتية- حين وصف الضربة الأمريكية بأنها يجب أن تكون قاضية وتُسقِط النظام العراقي، مشيرًا إلى أن ذلك هو "رأي دول المجلس" بما فيها دولة الكويت، مبررًا ذلك بأن الخروج عن هذا الهدف قد يعطي رئيس هذا النظام جرعة إضافية من الاستقواء، ليست مناسبة لأمن المنطقة واستقرارها. هكذا كشف هذا التصريح عن بعض خبايا ما وصفه وزير الخارجية القطري بـ "**القرارات السرية في قمة الدوحة**".

وفي ٢٠٠٣/٣/١٥ قال صباح الأحمد إن "**منع الحرب لا يمكن إلا بمعجزة، وإن قطار الحرب قد ركب السكة**". كما أعلنت الكويت في ٢٠٠٣/٣/١٨ عن استعدادها لاستمرار ضخ البترول أثناء الحرب لسد العجز.

ورغم هذا الدور الكويتي النشط في إفساح المجال أمام الحشود العسكرية الأمريكية؛ فإن المسئولين الكويتيين كرروا دائمًا -في بداية الأزمة- أنهم ليسوا طرفًا في الأزمة، وأن القوات المسلحة الكويتية لن تشارك في أي عملية عسكرية ضد العراق، وأن دورها يقتصر فقط على السماح للولايات المتحدة باستخدام قواعدها العسكرية "إذا صدر قرار من مجلس الأمن". كذلك أعلن صباح الأحمد عن أن الكويت ليست شريكًا في الحرب، لكنها (أي الحرب) بين العراق والأمم المتحدة؛ وهذا ما يتناقض مع ما أعلنه ناصر الصباح في أول يوم للحرب[١٠١] من أن: "**الكويت طرف رئيسي مشارك في الحرب**"، من خلال مشاركة الكويت بأكثر من ٢٠٠٠ عسكري، وأعلن

أنها "**مفخرة للكويت أن تكون أحد أطراف الحرب**".

كما أعلنت الكويت -وبعد لقاء صُباح الأحمد بتومي فرانكس وتسليمه رسالة عاجلة من بوش- أنها مستعدة لمواصلة ضخ البترول أثناء الحرب.

ونفى النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ صباح الأحمد أن يكون الجنرال أبلغ الكويت **بساعة الضربة**. ويأتي هذا بالتزامن مع إعلان حالة الطوارئ في الإمارة الكويتية[١٠٢]. وتواكب مع ذلك خطاب كويتي رسمي يحمِّل النظام العراقي المسئولية عن هذه الضربة، التي باتت قريبة أكثر من أي وقت مضى. وأعلنت الكويت ترحيبها بالمبادرة التي تدعوا النظام العراقي للتنازل عن السلطة.

المرحلة الثانية- أثناء الحرب:

أعلن جابر الأحمد الصباح أمير الكويت "في ٢٠٠٣/٣/٢٠" أن القيادة العراقية تدق طبول الحرب[١٠٣].

وفي بيان له؛ رحب مجلس نواب الأمة بما أسماه (حرب تحرير العراق) وبارك جهود الحلفاء، ورحب بالفرقة ١٠١ مشاة الموجودة في شمالي الكويت، وأعلنت الكويت في ٢٣ /٢٠٠٣/٣ عن حالة التعبئة العامة. وفي تصريح لرئيس الحركة الوطنية الديمقراطية أحمد بشارة قال إن تحرير الكويت لن يستكمل إلا مع تحرير العراق، كما قال إسماعيل الشطي ممثل الحركة الدستورية الإسلامية: "**إننا نرحب بالولايات المتحدة إذا جاءت لتطوير الديمقراطية**". وقد رصدت وسائل الإعلام المختلفة دهشة الشارع الكويتي لبطء العمليات العسكرية(!). وكان نائب أول رئيس مجلس الوزراء قد صرح: "**الظروف التي نمر بها استثنائية**".

وأعلنت الكويت عن سقوط صاروخين عراقيين على أراضيها، وقال مسئول في الدفاع الكويتي إن الكويت ردت بإطلاق النار بعد أن فتحت المدفعية العراقية نيرانها على الحدود بين العراق والكويت. وأعلنت الكويت -في نفس الوقت- عن وقف التحويلات المالية للجمعيات الخيرية إلى الخارج، ريثما يتم وضع ضوابط لها لإبعادها عن دائرة الاتهامات.

وفي ٢٣ /٢٠٠٣/٣ ظهر قياس لرأي الكويتيين بشأن الحرب، وصفوا فيه الأمريكيين "باللطفاء"، وطالبوهم بالمزيد، وكانت نسبة من العينة "**سعداء بقصف بغداد**".

وتعد الكويت هي البلد الوحيد الذي انطلقت فيه تظاهرات للتعبير عن تأييدهم لاندلاع الحرب على العراق، وإن كان رئيس مجلس الأمة قد صرح بأنها تظاهرات "تأييد للشعب العراقي"، وتعاطف في وقت محنته، وكرر أن الكويت ليست طرفًا في الحرب؛ وهو ما تنافى مع معظم التصريحات السابقة الإشارة إليها.

وكانت الجالية الكويتية في القاهرة، قد حَمَلَت الأعلام الأمريكية فور سقوط رمز النظام العراقي، وكان العديد من الكويتيين (٣٠٠ مواطن) قد خرجوا -إثر نشوب أزمة في العلاقات الليبية الكويتية- دعمًا للحرب، وضد القيادة الليبية، في شوارع العاصمة الكويت[١٠٤]. وأعلنت الكويت في تصريحات لرئيس مجلس الأمة ٢٠٠٣/٤/٧ عن أن الكويت سوف يكون لها دور بارز في إعمار العراق. وفي اليوم التالي صرح صباح الأحمد: "**نتطلع إلى عراق حر يراعي حرمة الجوار**".

المرحلة الثالثة- مرحلة ما بعد الحرب:

أعلنت الكويت في غضون هذه المرحلة أنها مستعدة للتعاون مع أي نظام عراقي يمد يد العون، بغض النظر عن شكل الحكومة العراقية، سواء أكانت عسكرية أم مدنية، وأن أي نظام يأتي لن يكون أسوأ من نظام صدام حسين، معتبرة أن تلك الفترة انتقالية،

وليس من المهم فيها شكل معين للحكومة. كما أشارت التصريحات إلى مخاوف كويتية من الفوضى التي قد تصحب أي فراغ في السلطة بعد صدام. وأثناء مناقشة الموضوع في مجلس النواب الكويتي، أعلن أعضاؤه عن إمكانية قيام نظام ديموقراطي في العراق وبرلمان عراقي منتخب يمهد لدخول العراق في المنظومة الخليجية (مجلس التعاون لدول الخليج العربي). على الرغم من أن طرح الموضوع كان سابقًا لأوانه على حد تعبيرهم[١٠٥].

وفي ٢٠٠٣/٤/٢١ أعلنت الكويت أن تأليف الحكومة العراقية ليس عمل الأمم المتحدة، وقال (جاسم الخرافي): قوات التحالف ليست قوات احتلال؛ بل هي "قوات تحرير"، وأضاف مؤكدًا على دور الأمم المتحدة ومجلس الأمن في عراق ما بعد صدام.

وقال محمد الصباح –في تقديمه لبديل عن هذين التعبيرين– إنها "**القوة المسيطرة**"، مضيفًا أن الشرعية لا تكتسب من الأمم المتحدة؛ وإنما من الشعوب، والشرعية لا تفرض من الخارج.

من القضايا المتعلقة بهذه الفترة؛ إعلان الكويت أنها تنتظر من الحكومة العراقية المقبلة –قبل الإعلان النهائي عن تشكيل أعضائها– **اعتذارًا رسميًا**. وكانت الكويت في طليعة الدول التي أعلنت ترحيبها بتشكيل مجلس الحكم العراقي، ووصفته بأنه يعبر عن إرادة الشعب العراقي، بخلاف كل الدول العربية والخليجية التي توجست أو أضمرت الترحيب في البداية.

وفي ٢٠٠٣/٩/٢، وبعد تشكيل الحكومة العراقية الجديدة؛ عبر رئيس مجلس الوزراء عن تهانيه بمناسبة تشكيل الحكومة الجديدة[١٠٦]. وفي اتصال بين محمد الصباح وهوشياري زيباري (وزير الخارجية العراقي الجديد) تبنت الكويت مشروعًا لمشاركة العراق في مجلس الجامعة العربية.

وفي ٢٠٠٣/٩/١١ كان الشيخ صباح في زيارة إلى الولايات المتحدة، وأكد خلالها أن الوجود الأمريكي في العراق ضروري حتى استقرار الوضع: "نحن سعداء بأي وجود أجنبي في العراق، ولكن الوجود الأمريكي ضروري، إلى أن يستقر الوضع ثم ترحل هذه القوات بطلب من العراقيين أنفسهم"[١٠٧].

وفي ٢٠٠٣/٩/١٦ منحت الولايات المتحدة الأمريكية الكويت صفة الحليف من خارج الناتو، بعد كل من: مصر، والأردن، والبحرين. وجددت الكويت الاتفاقية الأمنية مع واشنطن في ٢٠٠٣/٩/١٠، وقال الشيخ جابر المبارك الصباح: "**إنها تتجدد تلقائيًا**"[١٠٨].

ولكن على جانب آخر؛ كانت مطالبة الولايات المتحدة الأمريكية – صراحةً، على لسان جورج بوش في ٢٠٠٣/٩/٢٨– لكل من الكويت والسعودية بالتخلي والتنازل عن حقوقهم في التعويضات تجاه العراق الجديد؛ قد ولدت أزمة في العلاقات الأمريكية/الكويتية، في ظل إصرار الكويت على عدم التنازل عن التعويضات الكويتية. وصرحت الكويت في ٢٠٠٣/٩/٢٩ بأنها "**ترفض التخلي عن ديون العراق**"، وأن المسألة منتهية، وليس فيها أي مجال للنقاش؛ لأن الكويت تستند إلى قرارات من مجلس الأمن في هذا الخصوص. وهكذا تعاملت الكويت مع هذه القضية –ومنذ البداية– بكل صرامة، وكذلك مع قضية الأسرى وتحديدها أكثر من مرة رغم الضغوط الأمريكية.

يأتي هذا على خلفية ما وعد به السفير الأمريكي في الكويت قبل الأزمة؛ حيث أكد أن قضية التعويضات العراقية محفوظة، وقد تخفَّض من ٢٥ % إلى ١٥ % من مبيعات النفط العراقي، ثم أعلن بعد الحرب أن نسبة التخفيض سوف تصل إلى ٥ %

ويؤجل التسديد إلى ٢٠٠٧، ووافقت الكويت على أمل أن التخفيض لن يصل أقل من ذلك، واضعة العلاقات الاستراتيجية بين البلدين في الحسبان؛ مما جعل الكوتيين بعد وصول القضية إلى هذا المنعطف يعودون للتساؤل عن مكاسبهم من الحرب ومن مساعدة الولايات المتحدة؛ و ذلك مع البعُد والشذوذ عن المنظومة العربية، والاستهجان الشعبي عربيًا وإسلاميًا، إضافة إلى الخسائر المادية جراء تضرر حركة الموانى الكويتية من الحرب على العراق، والخسائر البيئية وانتشار الأوبئة والأمراض بسبب الحرب.

ومقارنة الموقف الكويتي الذي قدم الكثير ولم يكسب إلا الفتات وبالموقف التركي الذي قدم القليل وكسب الكثير؛ هذه المقارنة توضح الكثير. يأتي هذا في ضوء الإعلان عن حرمان الشركة الوطنية للاتصالات وشركة الاتصالات المتنقلة (الكويتيتين) من الدخول في المنافسة على امتيازات الهاتف النقال في العراق.

شهدت هذه المرحلة الحرص الكويتي –منذ البداية– على الإسهام في إعمار العراق، كأقل ثمن يمكن دفعه للكويتيين لمساعدتهم الولايات المتحدة في دخول العراق. وكانت تصريحات المدير العام لصندوق التنمية الاقتصادية العربية أن "**الكويت لن تتخلى عن المساهمة في جهود إعادة الإعمار**". وحول حجم المساهمة الكويتية في مؤتمر المانحين بمدريد شاركت الكويت بمبلغ ١,٥ مليار دولار لإعمار العراق، واعتبر الشيخ محمد الصباح أن الكويت لن تبخل بجميع الجهود المبذولة لإحداث الاستقرار؛ ولتثبت المسمار الأخير في نعش صدام حسين وفلوله و"القوى الإرهابية" التي تعمل على إحداث الزعزعة للأمة العراقية مشيرًا بالإرهاب إلى المقاومة العراقية.

كما أكدت الكويت استمرار المساعدات الإنسانية للعراق على أكثر من صعيد وضمن جهود المشاركة بعملية إعمار العراق.

الهوامش:

(١) على محمد فخرو، واقع ومستقبل العلاقات الخليجية الخليجية، المستقبل العربي، يونيو، ٢٠٠١، ص ص١٢٤-١٣٩.

(٢) أحمد إبراهيم، انعكاسات المسألة العراقية على السياسات الدفاعية ؛ الخليج والمسألة العراقية، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٣.

(٣) أحمد منيسي، دول مجلس التعاون الخليجي والمسألة العراقية، في: أحمد يوسف أحمد:الحرب على العراق، خريطة أزمة ومستقبل أمة، القاهرة، ٢٠٠٣.

(٤) على محمد، واقع ومستقبل العلاقات الخليجية الخليجية، المستقبل العربي، مرجع سابق.، أحمد يوسف أحمد ، الأزمة العراقية: خريطة أزمة وواقع أمة، ٢٠٠٣.

(٥) أحمد منيسى، دول مجلس التعاون الخليجي والمسألة العراقية، مرجع سابق.

(٦) العزب الطيب الطاهر، الراية القطرية، ٢٠٠٣/٩/١٤.

(٧) الحرب ومأزق الأمن في الشرق الأوسط، مركز الخليج للدراسات السياسية.

(٨) الجزيرة نت, ٢٠٠٣/٩/٣.

(٩) رحاب عبد الغني صقر، الخطابات والمواقف الرسمية العربية والإيرانية والتركية، حولية أمتي في العالم، العدد الخامس، الجزء الأول ٢٠٠٣ م، ص ٢٧٥-٣٠٤.

(١٠) الأمير نايف في فبراير ٢٠٠٢.

(١١) التقرير الاستراتيجي العربي، مرجع سابق، ص٣٨٩.

(١٢) هاني رسلان، السعودية والمسألة العراقية، مرجع سابق.

(١٣) **cnnarabic.com**، ٢٠٠٢/١١/٥.

(١٤) الجزيرة. نت، ٢٠٠٣/٩/٣.

(١٥) **BBCARABIC.COM**, ٢٠٠٢/١٢/٣٠.

(١٦) Islamonline.net, ٢٠٠٢/١٢/٣٠.

(١٧) جريدة الشرق القطرية, ٢٠٠٣/٣/١٣.

(١٨) الأهرام, ٢٠٠٣/٣/١٤.

(١٩) البيان الكويتية, ٢٠٠٣/٣/١٦.

(٢٠) سانا (وكالة الأنباء السعودية), ٢٠٠٣/٣/١٨.

(٢١) الجزيرة نت, ٢٠٠٣/٣/٢٠.

(٢٢) المجلة, ٢٠٠٣/٣/٢٢.

(٢٣) Middleeastnewsline.com, ٢٠٠٣/٣/٢٤.

(٢٤) الأهرام, ٢٠٠٣/٣/٢٥.

(٢٥) الشرق الأوسط, ٢٠٠٣/٢/٥.

(٢٦) هاني رسلان، مرجع سابق.

(٢٧) أهدف النشاط الديبلوماسي السعودي المحموم؛ حل الأزمة السعودية لا الأزمة العراقية، الحجاز, alhijaz.org.

(٢٨) السعودية وخارطة الوضع الإقليمي بعد الحرب على العراق، الحجاز.نت.

(٢٩) هاني رسلان، مرجع سابق، ص ٨٧.

(٣٠) الحياة, ٢٠٠٣/٣/٣٠.

(٣١) السياسة السعودية, ٢٠٠٣/٤/١.

(٣٢) د.محمد السعيد إدريس، مجلس التعاون الخليجي، السياسة الدولية، عدد ١٥٢، لسنة ٢٠٠٣، ص ١٣١.

(٣٣) الشرق القطرية، الوطن، ٢٠٠٣/٤/١٠.

(٣٤) الشرق الأوسط، ٢٠٠٣/٤/٢٠.

(٣٥) البيان الكويتية, ٢٠٠٣/٤/٢٣.

(٣٦) الحياة, ٢٠٠٣/٩/٣٠.

(٣٧) اجتماع الرياض، مصالح متباينة في بيان مشترك، ملف الانتقاد.

(٣٨) الشرق الأوسط, ٢٠٠٣/٤/٢٠.

(٣٩) الحياة, ٢٠٠٣/٩/٧.

(٤٠) الشرق الأوسط, ٢٠٠٣/٨/٢٠.

(٤١) الشرق الأوسط, تصريح للأمير سعود الفيصل في ٢٠٠٣/٨/٣.

(٤٢) بلال الحسن، السعودية تفعل ما لا يجرؤ عليه الآخرون، التغير في سياسة السعودية بسبب تغير في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية، الشرق الأوسط، ٢٠٠٣/٩/٧.

(٤٣) العلاقات الأمريكية السعودية، التأرجح صعودًا وهبوطًا في غمرة المتغيرات الدولية، مرجع سابق، الحياة، ٢٠٠٣/٩/١١.

(٤٤) الأهرام, ٢٠٠٣/٥/٢٧.

(٤٥) الوطن العربي، ٢٠٠٣/٤/١٨.

(٤٦) الوطن العربي، ٢٠٠٣/٤/١٨.

(٤٧) البيان الإماراتية، ٢٠٠٣/٧/١٨.

(٤٨) الحياة، ٢٠٠٣/١٠/٢٤.

(٤٩) الشرق الأوسط، ٢٠٠٣/١٠/٢٥.

(٥٠) cnnarabic.com, ٢٠٠٣/٩/٢٨.

(٥١) تركي الفيصل للحياة, ٢٠٠٣/١٠/٢٦.

(٥٢) الشرق الأوسط، ٢٠٠٣/١٠/١٤.

(٥٣) الشرق الأوسط، ٢٠٠٣/١٠/٢٥.

(٥٤) تفجيرات الرياض"أعلن وزير الداخلية السعودي، الأمير نايف بن عبد العزيز عن مقتل ٢٩ شخص جراء الانفجارات التي استهدفت مجمعات سكنية للأمريكيين في الرياض مساء الاثنين بينهم ٧ أمريكيين واثنان من المشتبهين بتنفيذ الهجمات وإصابة ١٩٤ شخص, cnnarabic.com.

(٥٥) هاني رسلان، مرجع سابق، ص ٩٠.

(٥٦) الشعب اليومية, ٢٠٠٣/٨/١٣.

(٥٧) القبس, ٢٠٠٣/٩/٣٠.

– الحياة, ٢٠٠٣/٩/١٥.

(٥٨) الجزيرة. نت، ٢٠٠٣/٩/٢٣.

(٥٩) رحاب عبد الغني، أمتي في العالم، ٢٠٠٣.

(٦٠) التقرير الاستراتيجي العربي، ٢٠٠١.

(٦١) الشرق القطرية، ٢٠٠٣/٣/١.

(٦٢) التقرير الاستراتيجي العربي، ٢٠٠٣، ص ص ٦٦ –٦٧.

(٦٣) الجزيرة. نت، ٢٠٠٣/٣/٢٠.

(٦٤) الجزيرة. نت، ٢٠٠٣/٣/٢٠.

(٦٥) الرأي العام ٢٠٠٣/٤/٣، الأهرام, ٢٠٠٣/٣/٢٠.

(٦٦) الرأي العام الكويتية, ٢٠٠٣/٤/٢.

(٦٧) الرأي العام، ٢٠٠٣/٤/٣.

(٦٨) الوطن القطرية, ٢٠٠٣/٥/٢.

(69) www.islamonline.net, 15/4/2003.

(٧٠) الخليج، ٢٠٠٣/٥/٧، الوطن، ٢٠٠٣/٥/٢.

(٧١) الأهرام، ٢٠٠٣/٦/٣.

(٧٢) الشرق الأوسط، ٢٠٠٣/٦/١.

(٧٣) الرأي العام، ٢٠٠٣/٤/٣.

(٧٤) الأهرام، ٢٠٠٣/٩/١٨.

(٧٥) فتحي العفيفي، الاستراتيجية الأمنية الجديدة في منطقة الخليج العربي، المستقبل العربي، مارس ٢٠٠٣، عدد ٢٨٩، ص ٣٤.

(٧٦) cnnarabic.com, ٢٠٠٢/٩/١٣.

(٧٧) على محمد، واقع ومستقبل العلاقات الخليجية الخليجية، المستقبل العربي، يونيو ٢٠٠٣، ص ٢٦٨.

(٧٨) من موقع:
www.cnnarabic.com

(٧٩) أحمد محجوب، قطر رأس القاطرة الأمريكية القادمة، www.arabtimes.com

(٨٠) من موقع:
www.cnnarabic.com

(٨١) على محمد، المستقبل العربي، واقع ومستقبل العلاقات الخليجية الخليجية, يونيو ٢٠٠٣، ص ١٢٤-١٣٩.

(٨٢) د. زينب عبد العظيم، الاستراتيجية الأمريكية العالمية، أمتي في العالم، ٢٠٠-٢٠٠٣، ص ص ٨٧٠-٨٧١.

(٨٣) من موقع:
www.albayan.net

(٨٤) من موقع:
www.middleeastonline.net

(٨٥) محمد السعيد إدريس، مجلس التعاون الخليجي والعراق؛ خبرة الماضي وسيناريوهات المستقبل، السياسة الدولية، عدد ١٥٤، ٢٠٠٣، ص ١٣١.

(٨٦) الراية القطرية، الحياة، ٢٠٠٣/٦/١٩.

(٨٧) الأهرام، ٢٠٠٣/٣/٢٥.

(٨٨) الحياة، ١٨ يونيو ٢٠٠٣.

(89) www.middleeastonline.net,٢٠٠٣/٣/١٩.

(٩٠) الراية القطرية، ٢٠٠٣/٩/٥.

(٩١) الراية, ٢٠٠٣/٤/١٠.

(٩٢) الراية, ٢٠٠٣/٤/١٧.

(٩٣) الحياة, ٢٠٠٣/٩/٧.

(٩٤) الشرق الأوسط، ٢٠٠٣/٤/٩.

(٩٥) طارق الحميد، صدام أم العراق؛ تتمنع الدوحة في المضي أبعد من الترحيب بقرار إنشاء المجلس العراقي، الحياة، ٢٠٠٣/٩/٧.

(٩٦) د. أميمة أحمد، العدوان الأمريكي على العراق والموقف الرسمي العربي، ٢٠٠٣/٣/١٩.

(٩٧) الحياة، ٢٠٠٣/٣/١٠.

(٩٨) الحياة، ٢٠٠٣/٧/٢٠.

(٩٩) www.kuna.com، 24/10/2003، الوطن الكويتية.

(١٠٠) الحياة، ٢٠٠٣/٧/١٨.

(١٠١) القبس, ٢٠٠٣/٣/٢٠.

(١٠٢) الأهرام, ٢٠٠٣/٣/١٨.

(١٠٣) العالم اليوم, ٢٠٠٣/٣/٢٠.

(١٠٤) الراية, ٢٠٠٣/٣/٢٦.

(١٠٥) الدستور الكويتية, ٢٠٠٣/٤/٣٠.

(١٠٦) القبس, ٢٠٠٣/٩/٢.

(١٠٧) القبس, ٢٠٠٣/٩/١١.

(١٠٨) الشرق الأوسط, ٢٠٠٣/٩/١٠.